الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

الموضوع

الحركة الإستيطانية في الجزائر من 1870_1900

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإنسانية

فرع: تاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:
- يمينة بن نعجة
- عفاف قط

الأستاذ المشرف:
- صدراتة فضيلة

رقم التسجيل:	...../Master/ - /2021
تاريخ الإيداع	.....

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ

إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بما كنتم تَعْمَلُونَ

الآية ﴿١٠٥﴾ من سورة التوبة

الإهـــــداء

اهدي ثمرة جهدي هذا الى الذي سكن الجنان وخلد في عرش الرحمان ولا تزال دعواته تهديني الى بر الامان الى روحي والدي الطاهرة رحمه الله.

إلى نبع الحنان والدتي أطال الله في عمرها ورعاها.

إلى اخوتي وأخواتي وأزواجهم وأولادهم.

إلى حبياتي سارة ومي.

إلى صديقتي ومؤنسة دربي حبيبتي عفاف.

يمينة

اهدي ثمرة جدهي هذا الى من ربياني على حب العلم والفضيلة وأسمى القيم

إلى من أضاء لي درب العلم شموعي

أبي الغالي أطال الله في عمره

إلى من يصعب حصرا جميلها والجنة تحت أقدامها

منبع الحب والحنان أطال الله في عمرها

إلى إخوتي الأعزاء

وإلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء

إلى صديقتي الغالية التي رافقتني في هذا العمل يمينة

شكر وعرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع، وانطلاقا من قول الرسول صلى الله عليه وسلم:"...ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه به، فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه"،

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على ما يسرت لنا **في هذا العمل المتواضع حتى خرج إلى النور،فسبحانك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.**

ثم لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذتنا" صدراتة فضيلة" التي أنارت دربنا بنصائحها وتوجيهاتها القيمة التي منحتها لنا لجميل صبرها وحسن معاملتها معنا، كما أنها لم تبخل علينا بوقتها الثمين في تتبع هذا العمل من بدايته إلى نهايته فجزاها الله عنا ألف خير

كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساعدنا ومد لنا يد العون من قريب أومن بعيد،في إنجاز هذا العمل المتواضع.

...

تعتبر ظاهرة الإستعمار الأوروبي من أهم الظواهر التاريخية التي حظيت بالكثير من الدراسات و البحوث الأكاديمية خاصة الإستعمار الفرنسي منها و الذي كانت له عديد الأهداف و الأطماع و التي جسدها في مختلف مستعمراته ، ومن بينها الجزائر هذه الأخيرة التي شهدت مع منتصف القرن التاسع عشر استعمارا أمبرياليا عمل على إحكام السيطرة على الجزائريين ، وقصد إنجاح ذلك انتهج عديد الأساليب و الوسائل و التي كانت الغاية منها السيطرة على الأرض و الشعب معا

فالإحتلال الفرنسي للجزائر لم يكن عسكريا فحسب، بل عمد إلى عديد الأساليب منها الإستغلال الإقتصادي و الثقافي و الإجتماعي ، و الذي جسدته الحركة الإستيطانية الفرنسية التي جمعت كل الأساليب و الطرق القائمة على إبادة الآخر و الإستيلاء على اراضيه ، وكان ذلك هو الهدف الذي تسعى إليه الإدارة الفرنسية بدأا بالإستيطان العسكري ثم الإستيطان المدني الذي خول لها بسط كامل نفوذها على الجزائر وإذابة الكيان الجزائري في المجتمع الفرنسي الإستيطاني،مستندة في ذلك إلى مختلف التشريعات و القوانين التي خولت لها تنفيذ حركتها الإستيطانية خاصة في فترة الحكم المدني

أهمية الموضوع:

تنطلق أهمية دراسة هذا الموضوع من عدة اعتبارات وهي:

1- أن هذا الموضوع الذي تناولناه يتعلق بفترة هامة من تاريخ الجزائر ، والذي يعنى أساسا بالحركة الإستيطانية في الجزائر ما بين 1870-1900، وهي مرحلة الحكم المدني الفرنسي في الجزائر ،والذي تنامت فيه أساليب فرنسا القمعية و الإستبدادية .

2- تطرق هذا الموضوع لأهم المسائل التي تتعلق بالتاريخ الإقتصادي و الإجتماعي للجزائر

خلال مرحلة الإستعمار الفرنسي و الذي له علاقة وطيدة بالحركة الإستيطانية الفرنسية في تلكم الفترة

أسباب اختيار الموضوع:

- أسباب موضوعية:

- اعتمدنا في بحثنا المتواضع على عدة معلومات مهمة استقيناها من عديد المراجع و المصادر التي تناولت تاريخ الجزائر خلال الحقبة الإستعمارية لما لها من أهمية في إحالتنا لمعرفة أهم حيثيات و طرق الحركة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر.

-الحركة الإستيطانية الفرنسية في الجزائر من أهم المواضيع المتعلقة بتاريخ الجزائر لأنها دراستها ملمة بعديد الجوانب المتعلقة بالإستعمار من جهة و الجزائر من جهة أخرى

أسباب ذاتية:

- إظهار الجانب المظلم للحركة الإستيطانية الفرنسية بالجزائر.

- شغفنا بتناول هكذا مواضيع لإثراء رصيدنا المعرفي من جهة، وإشباع فضولنا العلمي حول موضوع الحركة الإستيطانية في الجزائر من جهة أخرى

أهداف الموضوع:

- تحليل الحركة الإستيطانية الفرنسية ، و التعرف على جذورها و أساليبها و أهدافها .

- معرفة مختلف التشريعات و القوانين التي دعمت حركة فرنسا الإستيطانية في الجزائر.

- الوقوف على تبعات هذه الحركة على الجزائريين و في مختلف المجلات و الميادين.

إشكالية الموضوع: أردنا من خلال موضوعنا هذا أن نبحث في مضمون الحركة الإستيطانية الفرنسية في الجزائر و الوقوف على مسارها وأهم تبعاتها ولذلك ارتأينا أن نطرح الإشكال الآتي

ما مدى تأثير الحركة الإستيطانية الفرنسية في الجزائر خلا1870-1900 على الجزائريين؟

و تتفرع منه عدة تساؤلات وهي:

- ماذا نعني بالحركة الإستيطانية؟
- ماهي استراتيجية فرنسا في تطبيق الحركة الإستيطانية؟
- ماهي انعكاساتها على الجزائريين وكيف كان موقفهم منها؟

المنهج المتبع في الموضوع:

نظرا لطبيعة الدراسة التي تقتضي على الباحث الإلمام بكافة الجوانب المتعلقة و المحيطة بالموضوع فقد اعتمدنا في دراستنا على المناهج التالية

-المنهج التاريخي السردي و الوصفي: الذي يعتبر ضروريا في كل دراسة تاريخية، وقد استخدمناه في عرض الأحداث و الوقائع وسرد و وصف الحركة الإستعمارية مع مراعاة التسلسل الكرونولوجي للأحداث

- المنهج التحليلي: من خلال تحليلنا للحركة الإستعمارية و الوقوف على استراتيجيتها، وتحليل انعكاساتها و تبعاتها

خطة الموضوع:

وللإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه قسمنا البحث إلى ثلاث فصول يحمل كل منها ما يلي:

الفصل التمهيدي و المعنون بالحركة الإستيطانية الفرنسية بالجزائر، ويضم مبحثين ، أين تناولنا في المبحث الأول تعريفا للحركة الإستيطانية، أما المبحث الثاني فتمحور حول أهدافها واستراتيجيتها

أما الفصل الأول فتناولنا فيه مختلف العناصر السكانية التي استقدمتها فرنسا

للجزائر،وتضمن هو الآخر ثلاثة مباحث ، تتمحور جلها حول العناصر السكانية المستوطنة من حيث جنسيتها و توزيعها و نشاطها بالجزائر

في حين خصصنا الفصل الثاني للحديث عن أهم التشريعات القانونية الفرنسية لتدعيم الحركة الإستيطانية في الجزائر ، وتضمن ثلاث مباحث، كل مبحث خصصناه للحديث عن نموذج معين لهذه التشريعات و المجال الذي اختصت به.

و الفصل الثالث و الأخير، فقد تناولنا فيه آثار الحركة الإستيطانية الفرنسية وموقف الجزائريين منها

وأنهينا البحث بخاتمة ضمناها جملة النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة.

دراسة المصادر و المراجع

اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المصادر و المراجع التي تتفاوت من حيث درجة الأهمية و الإفادة نذكر منها:

– عدي الهواري،الإستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الإقتصادي و الإجتماعي 1830–1962،و الذي يتناول السياسة الإقتصادية و الإجتماعية للإدارة الفرنسية في الجزائر و تبعتها في تفكيك اللحمة الإقتصادية و الإجتماعية للمجتمع الجزائري، و التي لها دور بارز في الحركة الإستيطانية موضوع بحثنا

–شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، و الذي يتناول مختلف الأحداث التي شهدتها الجزائر خلال فترة الإستعمار، وقد اعتمدنا عليه في التعرف على العناصر السكانية الإستيطانية في الجزائر و وضع الجزائريين.

– أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، ويعد كتابا غنيا لما له من أهمية في التعرف على واقع الجزائر خلال الفترة الكولونيالية

الصعوبات:

أبرز الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا هذا نذكر منها:

– أن الموضوع موضوع واسع و متشعب ، ما حتم علينا دراسة فترة معينة من تاريخ الحركة الإستيطانية، فضلا عن تداخل و ترابط الأحداث لأن الحركة الإستيطانية لا يمكن دراسة فترة منها بمعزل عن فترات السابقة.

– ضيق الوقت و صعوبة التعامل مع بعض المراجع الأجنبية

الفصل التمهيدي

أولا: مفهوم الحركة الاستيطانية:

- في البداية سنتطرق إلى مفهوم الاستيطان ثم سنعرض تعريف للحركة الاستيطانية، وهو كالآتي:

الاستيطان هو انتقال كتلة بشرية من مكانها وزمانها إلى مكان وزمان آخر؛ حيث تقوم الكتلة الواحدة بإبادة السكان الأصليين أو طردهم أو استعبادهم [1]. إذ يعرّف أيضا بأنه نقل مواطنين أوروبيين من بلادهم إلى البلد الجديد ليعيشوا فيه ويتخذوه وطنا جديدا لهم[2].

ويعرف كذلك على أنه هو محور شخصية الشعب الأصلي المستهدف بسياسة الاستيطان عن طريق غلبة العنصر المهاجر عدديا، ومن ثم تجسيد ثقافته وتقاليده في تلك المنطقة المستعمرة، مما يؤدي إلى تراجع السكان الأصليين عدديا وثقافيا وحضاريا[3].

ويعرفه أحميدة عميراوي في كتابه من تاريخ الجزائر الحديث على أنه ظاهرة بشرية تاريخية مرتبطة بالظروف السياسية والاجتماعية والديموغرافية والطبيعية [4]. وهناك تعريف آخر للاستيطان: هو اختلال دولة لدولة أخرى بالقوة، بالإضافة إلى

---

[1]. عبد الوهاب المسيري ، الصهيونية والعنف..من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، ط 3، القاهرة، دار الشروق، 2009، ص101.

[2]. عبد الوهاب المسيري ، مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي،د.ط، دار الفكر المعاصر، دمشق، 2002، ص111.

[3]. عبد المالك خلف التميمي ، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي دراسة تاريخية–مقارنة، د.ط، عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص9.

[4]. أحميدة عميراوي، من تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص70.

قيام الدولة المستعمرة بتهجير أبناء الدواة المحتلة وتوطين أفراد آخرين داخل البلاد المستعمرة كما يقوم أيضا باحتلال الأراضي والاستيلاء على ممتلكاتهم بالقوة[1].

ويعرف أيضا على أنه قيام مجموعة من الغرباء باستيطان أرض لا تخصهم بتأييد من دول أوروبا الاستعمارية، من خلال نقل سكان من أوروبا إلى المناطق المراد استيطانها وعزل السكان الأصليين بالإضافة إلى تهميشهم واحتقارهم[2].

– ومن خلال التعريفات المقدمة للاستيطان سنعرض مفهوم الحركة الاستيطانية:

تعرف الحركة الاستيطانية على أنها إحلال المستوطنين محل السكان الأصليين (الجزائريين)، وتحول هؤلاء الجزائريين إلى عمال في المصانع يعملون على تنمية ثروات المعمرين[3].

– وتعرف الحركة الاستيطانية في المنظور الفرنسي على النحو التالي:

الحركة الاستيطانية حسب المدرسة الفرنسية هو احتلال الأرض والثروات التي فوقها وفي باطنها، ويظهر المستوطن الفرنسي على أنه مستثمر يسعى لتحقيق تلك المنفعة وجاءها ليعمر تلك المنطقة أو ليكون وسيط بين المزارعين والأسواق العالمية[4].

---

[1] حسن موسى محمد العقبي ، مالك بن نبي وموقفه من القضايا الفكرية المعاصرة، مذكرة ماجستير في العقيدة والمذاهب المعاصرة، الجامعة الإسلامية لغزة، فلسطين، 2005، ص60.

[2]. حسين غازي، الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ص13.

[3]. حياة قنون، الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين من خلال القرن التاسع عشر، الحوار المتوسطي، العدد 3–4، جامعة سيدي بلعباس، ص149.

[4]) Harmond, J :Domination et colonisation, Ernest Flammarion éditeur, paris, 1910, p90.

-أما تعريف الحركة الاستيطانية من المنظور الصهيوني فجاء كالأتي:

هو الوسيلة الوحيدة لاستيعاب الفائض البشري اليهودي الذي نبذه العالم العربي، فجمع اليهود الشتات في دولة قومية [1]. وفي تعريف لآخر هو الاستيلاء على الأرض الفلسطينية تحت حجج دينية وتاريخية، وبذلك بهدف تطبيق نظرية إحلال الصهيونية في الأرض الفلسطينية، والقائمة على فرض سياسة الأمر الواقع من خلال الاستيطان وإقامة كيان يهودي في المنطقة العربية منطلقا من فلسطين[2].

ثانيا: أنواع الحركة الاستيطانية:

1 <u>الاستيطان العسكري:</u>

يعود هذا النوع من الاستيطان إلى مرحلة الحكم الفرنسي بالجزائر، أين أخذت فرنسا تشجع العسكريين على الاستقرار في الجزائر وإنشاء المستوطنات، وعبر *الجنرال بيجو عن هذا النوع من الاستيطان بقوله: " **إن الجيش هو كل شيء في إفريقيا فالسلطة الوحيدة الممكنة هي السلطة العسكرية، وتعتمد هذه السلطة على المعمرين وهم جنود ومزارعين في نفس الوقت... كما تعتمد على الجيش الذي يكاد يتعادل في حالة الحرب والسلم**"[3].

ولقد كان بيجو رجل الاحتلال وفكره والمنظر للفكر الاستيطاني، الذي بحث فكرة التوسع ووجدها من خلال سياسة المستوطنون العسكريون؛ حيث تمكن من تشجيع العسكريين المتقاعدين للاستقرار في الجزائر نظير امتيازات ضخم، إنشاء

---

[1]. عماد لبيدة ، الاستيطان والتوطين والاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير قسم العلوم والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص27.

[2]. بلال محمد صالح إبراهيم، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين،2010، ص16.

[3]. مصطفى الأشرف ،الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، د.ط، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص300.

المزارع حول المعسكرات يستغلها الجنود طوال الخدمة العسكرية، فأهم شيء قام به هو استخدام الجيش في بناء المستوطنات، وإصلاح الأراضي في انتظار الهجرة الشاملة والواسعة للمستوطنين [1]. وكانت أفكار بيجو في هذا النوع من الاستيطان تتركز على:

-تشكيل لجنة من كبار القادة العسكريين الذين حاربوا في شمال إفريقيا، وهم الذين يتكفلون بتحديد المناطق الإستراتيجية للاستيطان(من حيث جودة الأراضي).

-إقامة لجنة مؤلفة من خبراء زراعيين ومزارعين كبار تقدم إليهم مهمة تحديد أماكن تثبيت القرى الاستيطانية مع الأخذ بعين الاعتبار وفرة مصادر المياه، الصحة العامة.

-وضع حدود للقرى من خلال وضع مخطط طوبوغرافي وذلك بعد عملية المصادرة.

يظهر من خلال هذه الخطوات أن بيجو يركز على فكرة الجندي المزارع تبعا لأسلوب الرومان؛ حيث ركز على العسكري الذي خاض المعارك وساهم في بناء المراكز الاستيطانية[2]، وكان يرى أن الاستيطان جزء لا يتجزأ من العمل العسكري، بل مرتبطة به، وأن العمل العسكري إنما يكون بالتوسع خارج مدينة الجزائر والمناطق الساحلية كخطوة للاستيلاء على مزيد من الأراضي الصالحة للزراعة[3].

وقدم بيجو خلال فترة الاستيطان العسكرية المعالم الكبرى لمشروعه، والتي ركزت بشكل كبير على المستوطن العسكري، فقد عمل على توفير (10 هكتارات) من الأراضي لما يزيد عن 100ألف جندي كمعمرين، ومع توفير السكن وزوجين من الثيران، أما الجندي الفرنسي فعليه أن يقضي سبعة سنوات في الخدمة العسكرية

[1]. صالح عباد، الجزائريون بين فرنسا والمستوطنين، د.ط،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص15.

[2]. علي عبود، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض(1839/1830) القطاع الوهراني أنموذجا، رسالة ماجستير، تخصص تاريخ معاصر، قسم التاريخ-علم الآثار، جامعة وهران، 2013، 2014، ص53-54.

[3]. غالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر خلفيات وأبعاد،د.ط، مطبعة دار الهدى، الجزائر، 2007، ص194.

يعتبر فيها كمعمر لمدة(3 سنوات) قبل تحويله [1]. فلقد كان يشدد على الاستيطان والتوسع، فهو لم يأت إلى الجزائر بنظريات جاهزة؛ حيث كان فكره الاحتلالي(يكون أو لا يكون) ولا يمكن إخضاع الشعب العربي من تونس إلى المغرب، ومن ساحل البحر المتوسط إلى أعماق الصحراء والسبيل الأوحد لتحقيق هذا الاحتلال والمحافظة عليه هو الاستيطان[2].

وتتلخص استمرارية الاحتلال في الاستيطان وللاستثمار فيه حسب بيجو وهي من الأفكار التي أسسها "المستوطنون العسكريون" ومنه كان يرى أن الجندي له مهام أخرى تتعدى المهام و الأهداف العسكرية(الحرب) [3] إلى جانب مهامه في حفظ الأمن والسيطرة على العرب، يجب أن يكرس بنفسه الاستثمار في الاستيطان من خلال الاستقرار في الجزائر، يقول عن ذلك الجنرال بيجو: " **أنني أضع ضمن أولوياتي سيطرتنا على العرب من دونها لن تضمن السلم والسلام للسكان الأوروبيين ولأي تقدم في مجال الاستيطان**"[4].

2 <u>الاستيطان المدني:</u>

بدأت ملامح هذا النوع من الاستيطان بعد انهيار الحكم العسكري في الجزائر عام 1870، وذلك على إثر هزيمة فرنسا على يد الألمان أين جاءت المراسيم التي نقلت السلطة من يد العسكريين إلى يد الأوروبيين المدنيين بصفة نهائية؛ حيث أذعنت الجمهورية الثالثة لمطالب أوروبيي الجزائر، لاتساع المجال دون قيد أو شرط

---

[1]. الصادق تهامي، الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائر في ق19، الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، الجزائر، منشورات وزارة المجاهدين، 2007، ص116.

[2]-نصر الدين بن داود، مصادرات أراضي الجزائر وسياسة بيجو الاستيطانية، الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، 2007، ص56.

[3]. مرجع نفسه، ص 56-59.

[4]. عبد المجيد بوحبلة، مصادرة الأرض وحركة الاستيطان دراسة في فكر الماريشال بيجو، الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، ص94.

للأوروبيين من أجل الاستيطان بهدف خلق توازن بشري بينهم وبين السكان الأصليين الذين يفوقونهم عدد[1]، ولإنجاح الأمر شجعت سياسة الإسكان والملكية الصغيرة عن طريق بناء المراكز الاستيطانية وتقديم الأراضي بالمجان[2].

قبل سنة 1870 وبالضبط سنة 18 نجد أن الجنرال بيجو قد عمل على تجسيد هذا النوع من الاستيطان وهو ما أكده من خلال ندائه إلى سكان مدينة الجزائر سنة 1841 أن هذا الغزو بدون الاستيطان سيكون عقيما، كما سبق له أن صرّح أمام مجلس النواب بقوله:".. **.إننا بحاجة جحافل دهاة من المعمرين الفرنسيين والأوروبيين**"[3].

وقد ركز الاستعمار الفرنسي على هذا الاستيطان خاصة في المراحل الأولى من الاختلال لأجل دعم الاستيطان العسكري، وإيجاد مجتمع دخيل على الشعب الجزائري ويكون حليفا للوجود العسكري؛ حيث أدركت فرنسا أن لا وجود لها في الجزائر بدون مستوطنين مدنيين فرنسيين وأوروبيين يدعمون جيش الاحتلال، وخلال سبعينيات ق 19 أخذ هذا الاستيطان شكلا آخر أكثر حدة وتصعيدا، عقب هجرة الفرنسيين إلى الجزائر، وأصبحت خطة الاستيطان مدروسة وفق تشريعات فرنسية تدعم المستوطنين المدنيين لأوروبيين والفرنسيين[4].

بالعودة إلى الجنرال بيجو نجد هذا الأخير انتهج سياسة الاستيطان المدني بإصداره لقرار في 12 أفريل 1841 ينص على أن كل فرنسي يملك مابين ألف

---

[1]) Charl. Robert Ageron : Les algériens musulimons et la France, paris , 1980,p25.

[2]. شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص88.

[3]. فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة: أبو بكر رحال، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص45.

[4]. غالي غربي، مرجع سابق، ص189.

وألفين وخمسة عشر ألف فرنكا بإمكانه الحصول على قطعة أرض زراعية تتراوح مساحتها مابين 4 و12 هكتار ومسكن يقيم فيه[1].

وكان لهذا القرار أثره على تزايد الهجرة الأوروبية إلى الجزائر، فوصل إليها في عام 1843 عدد من المعمرين باغ 14137 معمرا منهم 12675 فرنسي، وما تبقى كانوا من الألمان والايرلنديين والسويسريين وتواصلت حركة الاستيطان الأوروبي في عهد خلفاء بيجو، غير أنها عرفت نشاطا حثيثا في عهد الجمهورية الثالثة وتطبيق الحكم المدني في الجزائر، فشجعت فرنسا الاستيطان الرسمي(المدني) في كل الجزائر خاصة بعد تراجع المناطق العسكرية التي انحصرت في الصحراء فقط، وازدادت حدة الاستيطان المدني مابين أعوام 1900 و 1920 مما دفع الإدارة الفرنسية إلى تخصيص 318770 هكتارا لهؤلاء وبناء 228 قرية استيطانية لإسكانهم، وقد بلغ عدد المستوطنين في هذه المرحلة 364857 مستوطن، ولقد أيد الكثير من الساسة الفرنسيين فكرة استقرار الفرنسيين بالجزائر[2].

ومن أمثال هؤلاء النائب "أوغست بيردو" الذي ألقى خطابا أمام غرفة النواب سنة 1892، قال فيه:" **إن الهدف الرئيسي من استقرارنا في الجزائر هو خلق سلالة فرنسية مكونة من المهاجرين الفرنسيين والأوروبيين المجنسين، وبإمكانها أن تهيئ العنصر الجزائري وتجعله قريبا منا**"[3].

---

[1]- محمد بوشنافي، آثار السياسة الاستيطانية الفرنسية على المجتمع الجزائري، جامعة الجيلالي اليابس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، سيدي بلعباس، ص109-110.

[2]. محمد بوشنافي، مرجع سابق، ص110.

[3]. عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرضٍ إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962)، ج1، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، حمام الضلعة، المسيلة، الجزائر، ص53.

الفصل الأول

المبحث الأول: العناصر الأوروبية

ارتكزت الحركة الاستيطانية في الجزائر على تقنية البنية الديمغرافية وإحلال محلها بنية اجتماعية غربية؛ حيث قامت فرنسا بحملات دعائية قادها رجال السياسة والدين، من أجل ترحيل الأوروبيين إلى الجزائر والاستقرار بها ومن العناصر التي استقدمتها فرنسا إلى الجزائر نجد:

1/ العنصر الفرنسي:

يعتبر العنصر الفرنسي من أوائل المعمرين الذين شجعت فرنسا هجرتهم إلى الجزائر، وكانوا من مختلف المهن من تجار ورؤوس الأموال وكذلك المتقاعدين من الجيش الفرنسي، ونجد أيضا أن هناك معارضين تم نفيهم إثر الانقلاب الذي قام سنة 1851، وكانت الرغبة من مجيئهم إلى الجزائر هو تجديد نشاطهم الصناعي[1].

كان العنصر الفرنسي في بداية الأمر بنسبة ضئيلة مقارنة بالعناصر الأخرى من الألمان، الروس، المالطيون...إلخ، لهذا قامت فرنسا بتجنيس المولودين الأوروبيين بالجنسية الفرنسية.

المدة	قرى/مجموعات فلاحية	المساحة بالهكتارات	السكان الفرنسيون
1850-1830	150	604,727	63,497
1860-1851	91	184,255	103,322
1870-1861	23	73,211	129,898

[1]. عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص19-20.

1880-1871	207	233,369	195,418
1890-1881	89	161,661	267,672
1900-1891	80	99,353	364,257
1920-1901	217	248,289	633,149
1929-1921	71	70,418	657,641

نلاحظ من خلال الجدول أن سكان الفرنسيون في تزايد وتناقص من فترة لأخرى، وهذا راجع لتوافد عناصر أخرى أوروبية وفرت لهم الحكومة الفرنسية جميع احتياجاتهم[1].

2/ العنصر الإسباني:

يأتي العنصر الإسباني في الدرجة الثانية بعد الفرنسيين ومعظمهم من جزر البليار، استقر الإسبان سنة 1832 بضواحي الجزائر العاصمة، ثم قامت الإدارة الفرنسية بمنحهم قطعا أرضية حولوها إلى مزارع، وفي سنة 1845 قدر عدد المهاجرين في الجزائر بـ 25.000 نسمة[2]. وكان سبب هجرتهم إلى الجزائر الظروف التي كانوا يعيشونها خلال القرن 19م وكثرت الصراعات والحروب دفعت بهم إلى الهجرة نحو الجزائر وإيجاد حياة أفضل[3]. اشتغل الإسبانيين كفلاحين ومزارعين في بداية الأمر، ثم طوروا في الجانب الزراعي، كما كان عدد الإسبان في تزايد مستمر، ففي سنة 1876 بلغ عددهم 92.000 نسمة، وفي سنة 1896 قفز

[1]. عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1900)،د.ط،ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2007، ص154.

[2]. عدة بن داهة، مرجع سابق، ص29-30.

[3]. حياة قنون، اللاجئون الإسبان السياسيون في الغرب الجزائري (1936-1962)، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2010-2011، ص36.

هذا العدد إلى 160.000 نسمة. وللعلم أن ثلثي الإسبان كانوا يقيمون بالغرب الجزائري[1].

3/ العنصر المالطي:

ويمثلون العنصر الثالث من الجالية الأوروبية، ولقد تميزت هذه الجالية بقلة العدد باعتبار أن الشعب المالطي لم يستطع أن يفر من نفسه بشكل نهائي، وكانت هذه الجالية متكونة من فئتين، الفئة الأولى مالطيون حقيقيون وآخرون خليط من الأجانب تختلف أصولهم[2].

فإن تطور عدد المالطيون كان نتيجة لتزايد عدد المواليد الجدد وليس الأفواج القادمة نحو الجزائر، والمالطيون تميزوا بامتهانهم الأعمال الشاقة كالبستنة التي استطاعوا التفوق فيها، وكان أكبر عدد من المالطيون في ولاية سكيكدة[3]، وقدر عدد المالطيون في كل من الجزائر العاصمة وقسنطينة في عام 1833 بـ 1213 نسمة؛ حيث كانوا لا يهتمون كثيرا بالزراعة، بل يفضلون التجارة والخدمات العامة[4].

4/ العنصر الإيطالي:

تنحدر هذه الفئة من المناطق الجبلية الإيطالية مثل نابولي وصقلية وجزيرة ايشيا، وقد هاجرت هذه الفئة جراء الأزمة الاقتصادية الخانقة وسيطرة رجال الإقطاع عليهم، وفقر المناطق التي وفدوا منها بشكل جماعي[5].

---

1. عدة بن داهة، مرجع سابق، ص30-31.
2. توفيق صالحي، المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونية(1838-1962)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009، ص63.
3. توفيق صالحي، مرجع السابق، ص64.
4. عدة بن داهة، مرجع سابق، ص38.
5. توفيق صالحي، مرجع سابق، ص66.

وبلغ عدد الإيطاليين سنة 1856 إلى 9472 نسمة، وفي سنة 1896 بلغ عددهم إلى 35.472[1]، سكن الإيطاليون في عنابة وسكيكدة والمدن الساحلية، وكانوا حوالي 5500 إيطالي و6000. وفي مارس 1888 صدر قانون بأن الصيد على السواحل الفرنسية الجزائرية ممنوعة على الأجانب، وبما أن الايطاليون يحترفون مهنة الصيد على السواحل الجزائرية فكان قرار الايطاليون التبعية الايطالية، وكان معظمهم يشتغل في صيد السمك ويشتغلون أيضا في المناجم[2].

5/ العنصر السويسري:

شجعت السلطات الفرنسية الهجرة السويسرية إلى الجزائر في مجال ألفلاحي وخاصة في إنتاج الكروم، وكذلك في مجال التجارة، كما تمكنت بعض العائلات السويسرية من الاستقرار في الشرق الجزائري، خاصة منذ سنة 1852، بعد أن استفادوا من الامتيازات التي منحت لهم[3]، أنشأت لهم قنصلية في الجزائر سنة 1842 إلى جانب قناصل مساعدين في وهران بين سنتي 1859-1888 وسكيكدة بين سنتي 1870-1904 كما ازداد عددهم بالجزائر من 1743 نسمة سنة 1859 إلى 3404 نسمة سنة 1886[4].

6/ العنصر الألماني:

لقد مثل وفود المهاجرين الألمان نسبة ضئيلة سنة 1832 وكان معظمهم من إقليم رينا نيا وبارفايا وتمبرغ، ومن بينهم أيضا مهاجرين من سويسرا والألزاس، وهذا بعد أن وعدتهم فرنسا بحياة ومستقبل جيد في الجزائر، بالإضافة إلى ذلك استفاد

[1]. عدة بن داهة، مرجع سابق، ص32.

[2]. أحمد توفيق المدني: تلك الجزائر، د.ط،عالم المعرفة، الجزائر، 2010، ص158.

[3]. توفيق صالحي، المرجع السابق، ص65.

[4]. المرجع نفسه، ص65.

الألمان حين مجيئهم إلى الجزائر من الجنسية الفرنسية، وبلغ عدد الألمانيين في سنة 1855 نحو 10 آلاف مهاجر ألماني[1]، وبعد الحرب الفرنسية البروسية عام 1870 رحل عدد كبير من السكان *الألزاس واللورين إلى الجزائر، وقامت فرنسا بتسليمهم عدد كبير من الأراضي وبنيت لهم مستوطنات[2]. ففي عام 1872 وصل عدد مهاجرين اللورين والألزاس إلى 2494[3].

7/ الجالية اليهودية:

منذ دخول فرنسا أرض الجزائر أبدى اليهود ردة فعل مليئة بمشاعر الفرح والسرور،لأن اليهود كانوا يرون أن هذا الاحتلال بمثابة حملة لهم[4]، ويعتبر اليهود هم أقلبية دينية محلية، وكانوا يشكلون مجموعة خاصة على حدا، وذلك بحكم النظرة الدينية التي ينظر بها الجزائريون إليهم وبحكم الحملات العنيفة المعادية للسامية التي تعرضوا لها في أواخر القرن الماضي وفي الأربعينيات من طرف "السيقان السود" وأخيرا بحكم تعلقهم بدولة إسرائيل منذ نشأتها[5].

أما فيما يخص عدد اليهود فقد اختلف في تحديد العدد المضبوط لهم في الجزائر من سنة 1830 وهذا ما سنوضحه في هذا الجدول:

---

[1]. عدة بن داهة، مرجع سابق، ص34-35.

[2]. يحي بوعزيز: سياسة التسليط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية(1830-1954)، د.ط،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص31.

[3]) Guynemer. m : Situation des alsaciens-larsens en Algérie, Tmpr centre , des chemines de fer ,alhaix et cue, mars 1873 , paris, p6.

[4]. أمال معوشي: يهود الجزائر الاحتلال الفرنسي1830-1870،د،ط، دار الإرشاد الجزائر، 2013، ص302.

[5]. محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، صالح المثلولي،د.ط، سلسلة صياد، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص82.

السنوات	عدد اليهود(النسمة)
1830	يتراوح ما بين 15000و25000
1845	18690
1851	21000
1856	21048
1861	28097
1866	33952
1870	35000

نلاحظ من خلال الجدول تزايد في عدد اليهود خلال السنوات الممتدة ما بين 1830-1870، وهذا راجع للامتيازات التي كانت تقدمها فرنسا للمستوطنين[1].

ويرجع تزايد عدد اليهود القاطنين في الجزائر إلى تحسن المستوى المعيشي لهم وتطور القطاع الصحي وزيادة في عدد الولادات في كل سنة، وبالإضافة إلى الامتيازات التي تلقاها اليهود من طرف الإدارة الفرنسية ومساواتهم مع بقية الجاليات[2] من خلال مرسوم "كريميو"* الصادر في 24 أكتوبر 1870، والذي جنس اليهوديين بالجنسية الفرنسية، وكان وراء هذا القانون وزير العدل الفرنسي ذي الأصل اليهودي "إسحاق كريميو"[3].

[1]. صامويل اتيتجر: اليهود في البلدان الإسلامية (1850-1950)، تر: جمال أحمد الرفاعي، مراجعة : رشا عبد الله الشامي، د.ط،منشورات عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص348.

[2]. أمال معوشي: مرجع سابق، ص38.

[3]. شيخ فطيمة، قانون كريميو 1870 أو تجنيس اليهود الاختيارات الصعبة في ظل الهيمنة الاستعمارية، الحوار المتوسطي، العدد15.16، مارس 2017، ص520.

المبحث الثاني: التوسع الجغرافي للمستوطنين.

لقد شجعت الحكومة الفرنسية هجرة الأوروبيين إلى الجزائر وكان هذا لغايات لا طالما أرادت أن تصل إليها وهي بناء دولة فرنسية جديدة على أرض الجزائر؛ حيث قامت باستيطان الجزائر بعناصر أوروبية وقدمت لهم امتيازات وحقوق ووفرت لهم جميع الشروط الضرورية للحياة.

كانت الحركة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر من القضايا الأساسية وقضية مهمة جدا لدى الإدارة الاستعمارية على مر السنين، وقد شجعت هذه الحركة ودعمتها[1]، وبعد مجيء الحاكم العام الفرنسي كلوزيل* وجه كلمة مناسبة تعيينه كحاكم عام قائلا:" **عليكم أن تعلموا أن هذه القوة هي تخت إمرتي، ما هي إلا وسيلة ثانوية أي أنه لا يمكن أن تغرس الفروق هنا إلا بواسطة الهجرة فقط**"[2]، وكانت فكرة كلوزيل هي توطين الأوروبيين في الجزائر وبقاء دولة لهم عليها[3]، وكان يشجع ويدعم حركة الاستيطان وقد فعل كلوزيل كلما في وسعه ليجعل الجزائر

---

1. فادية زروق، الاستيطان الفرنسي في الجزائر فيما بين 1870-1900، دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد28 ، ص13.

*ولد كلوزيل سنة 1772 وتوفي بعد ذلك بسبعين سنة، ساهم في إنجاح ثورة جويلية التي منحته قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر ابتداء من شهر أوت 1830، التحق بمجلس النواب الفرنسي، ارتكب جرائم في حق الجزائريين. انظر: حمدان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي زبيري، منشورات ANEP، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006، ص177.

2. داعي أحمد، الاستيطان والأقلية في الجزائر، مجلة متون، المجلد12، العدد02، اوت 2020، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، ص214.

3. علي محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر، تاريخ الجزائر بعد ح ع 2، دار المعرفة، د.ط، بيروت، لبنان، د.ت، ص322.

مستعمرة تعج برؤوس الأموال الأوروبية وتوزع فيها الأراضي على كل قادم من أوروبا وتوفر أيضا مختلف المغريات للإقامة والاستيطان[1].

بدأت الحركة الاستيطانية من 1830 إلى نهاية الأربعينيات لإقامة قوى عسكرية نموذجية تحاذيها مزارع جماعية. وهذا بقيادة ضباط الإدارة العسكرية، وبهذا أخذ المجال الريفي طابعا عمرانيا عسكريا[2]، ومن أولى المستوطنات التي أنشأت نجد مستوطنة بمنطقة بوفاريك[3] في 27 سبتمبر 1836، ويعد إنشاء هذا المركز من أهم إنجازات كلوزيل في هذه المرحلة[4].

كان عدد المستوطنون في عام 1831 حوالي 3228 أوروبي، ليصل بعد سنتين إلى 7800، ثم إلى 10000 مستوطن في عام 1847[5] ليصل عدد المستوطنين إلى 217990 في عام 1866[6].

وجاء في كتاب أحميدة عميراوي آثار الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، أن عدد المراكز الاستيطانية الموزعة في الجزائر مقسمة إلى 3 عمالات الشرق، الوسط والغرب، وكان عدد المستوطنات موزع كالآتي:

---

[1]. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)، ج1، دار الغرب الجزائري، ط1، بيروت، لبنان، 1992، ص62.

[2]. عثمان نكار، الاستيطان العمراني الفرنسي في الجزائر مقارنة سوسيولوجية تاريخية، مجلة الجامعة، دمشق، عدد3-4، 2013، ص590.

[3]. بلعربي نور الدين، الاستيطان الأوروبي في الجزائر وانعكاساته الاجتماعية والثقافية 1830-1962، مجلة العصور، م18، ع2 ديسمبر، 2019، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليلنة، ص127.

[4]. حسيني عائشة، الاستيطان الأوروبي بسهل متيجة، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2012،-2013، ص89.

[5]. قريشي محمد: الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري من بداية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى(1945-1954)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص27-28.

[6]. عمورة عمار: موجز تاريخ الجزائر، دار ريحانة، ط1، الجزائر، 2002، ص119.

1- النطاق العاصمي:

-40 مركزا بالقرب من العاصمة.

-20 مركزا في متيجة الغربية.

-10 مركزا على الساحل الغربي والشرقي للعاصمة.

أما الباقي فكان موزع على طول وادي الشلف[1].

2- النطاق الفلسطيني:

57 مركزا استيطانيا وطنت أساسا بالقرب من المدن الرئيسية مثل عنابة، سكيكدة، قالمة، باتنة وأيضا على طول امتداد محاور الطرق التي تربط بين المدن الهامة[2].

3-القطاع الوهراني:

75مركزا استيطانيا نجدها على نفس نمط التوطين في القطاع القسنطيني سواء بالقرب من المدن مثل: مستغانم، بلعباس، غيليزان[3].

ولقد نشطت الحركة الاستيطانية الأوروبية نشاطا كبيرا بالجزائر ابتداء من عامي 1870-1871؛ حيث اتجهت الإدارة الفرنسية لغزو الأرياف وتوطين الجالية الأوروبية بها وتقديم لهم الأراضي بالمجان، شرط الإقامة الجبرية بالجزائر[4].

---

[1]. أحميدة عميراوي: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطان في المجتمع الجزائري(1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، 95.

[2]: أحميدة عميراوي، ، مرجع سابق، ص95.

[3]: المرجع نفسه، ص95.

[4]: يحي بوعزيز: مرجع سابق، ص31.

كانت الإدارة الفرنسية توزع أراضي الأهالي للمستوطنين الفرنسيين العاطلين فأنشأت في البداية 42 مركزا ووزعتهم على 20 ألف من الباريسيين[1]. وبعد حرب 1870 الفرنسية البروسية استقدمت فرنسا سكان الألزاس واللورين إلى الجزائر وتعاطفت معهم الجمعية الوطنية ومنحتهم 500.000 هكتار من أفضل الأراضي التي بحوزة الدولة مع منحهم حرية اختيار الإقليم ومجانية التنقل[2].

وبعد ترحيل الألزاس واللورين صممت فرنسا على تحويل الجزائر إلى مستوطنة كبيرة مرتبطة بها، فبدأت فرنسا يرى أعداد كبيرة من المستوطنين القادرين على إدارة الجزائر وتنميتها لإنشاء فرنسا جديدة تكون كندا الجديدة على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، فقد أنشأت الإدارة الفرنسية 197 مركزا استيطانيا جديدا ما بين عامي 1871-1878، وتوسيع وبناء حوالي 264 قرية ما بين 1871-1880[3].

وفي عام 1886 وصل عدد المستوطنون في الجزائر إلى 160000 إسباني أقاموا مراكز في مدينة وهران و 350000 إيطالي وتوزعوا في عنابة وقسنطينة[4]. كونت الإدارة الفرنسية 200 مركز استيطاني للمعمرين ووزعت عليهم 400 ألف هكتار من الأراضي مجانا على المعمرين، وازداد تضخم المعمرين فانتقل من 248ألف نسمة في 1871 إلى 336 ألف نسمة في عام 1881[5].

---

[1]: أحمد توفيق المدني: هذه الجزائر، د.ط،مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،2001، ص97.

[2] Peyer Imhof : La colonisation officeil de 1871 à 1895, édition du conité bygeaud, tounis , 2ed, 1928, p41.42.

[3]. بشير ملاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، د.ط،ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص251-252.

[4]. عمار عمورة، مرجع سابق، ص119.

[5]. عبد الله شريط، محمد مبارك الميلي: الجزائر في مرآة التاريخ، مكتبة البحث، ط1، الجزائر، 1965، ص217.

أصبح المستوطنون يتصرفون كما يشاءون في ممتلكات الأهالي ويفرغون الأراضي، ويحولون المناطق العسكرية إلى الحكم المدني، وتطبيق جميع القوانين الفرنسية[1]. وحسب الإحصائيات تبين أنه تم تشييد 300 مركز استيطاني[2] وهذا راجع لتشجيع الإدارة الفرنسية على إنجاح عملية الاستيطان وهذا لخدمة نفوذها الإمبريالي؛ حيث وصل عدد السكان الأوروبيين في الجزائر خلال 1870-1900 إلى 610210 نسمة على مساحة تقدر بـ 687000 هكتار[3].

[1]. صالح فركوس،المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق.م-1962م، د.ط،دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت، ص219.

[2]. أرزقي شوشام، سياسة الاستيطان في الجزائر(1830-1914)، مجلة التاريخ المتوسطي، المجلد62، العدد62، شهر ديسمبر2020، جامعة الجزائر2، ص204.

[3]. فادية زروق، مرجع سابق، ص13.

المبحث الثالث: نشاط المستوطنون

نتيجة لتشجيع الحركة الاستيطانية من طرف الإدارة الفرنسية واستقدام الأوروبيين لاستيطان الجزائر، أصبح الأوروبيين هم أسياد البلاد والمتحكمين في زمام الأمور، فحين مجيئهم إلى الجزائر اشتغلوا في جميع الوظائف العمومية مثل الحرف والتجارة والزراعة، وأصبحت الجالية الأوروبية تتمتع بحقوق وامتيازات وسط شعب مغلوب عليه وأصبح المسيطر على جميع الأنشطة.

منذ قدوم المستوطنين إلى الجزائر استغلوا جميع الامتيازات التي منحت لهم واهتموا بقطاع الزراعة وإنتاج العديد من المحاصيل القابلة للاستيراد والتصدير[1]، وكانت تلك الأراضي التي قام الفرنسيون بالاستحواذ عليها وقدمتها للكولون لاستغلالها هي نفس الأراضي التي كانت في الأمس ملك للأهالي[2].

كان عدد السكان الأوروبيين العاملين الذين ينتمون إلى القطاع الأول" الزراعة" 13.4%، ثم 28.6% إلى القطاع الثاني " الصناعة" 58% إلى القطاع الثالث الخدمات والتجارة[3]، وكانت الإدارة الفرنسية تقوم بوضع موظفين تحت سلطة الوالي ويقوم العمال بكل المهام المطلوبة منهم مثل زراعة القطن، وأنواع أخرى من المحاصيل، بالإضافة إلى محاربة كل الأوبئة التي تمس المحاصيل[4].

في بداية الاستيطان وبالضبط في عهد الحاكم بيجو قام بتشجيع المستوطنون على سياسية "المحراث" واستغلال الأوروبيين الأراضي وتعميرها؛ حيث أنشأ لهم

---

[1]. عدي الهواري، الاستثمار في الجزائر سياسة تفكيك اقتصادي واجتماعي(1830-1960)، تر: جوزيف عبد د.ط،الله، دار الحداثة للطباعة، لبنان، 1983،ص

[2]. أحمد رمزي،الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقية، المطبعة النموذجية سوريا، لبنان، د.ت، ص138-139.

[3]. شارل روبير أجيرون،مصدر سابق، ص124.

[4]. أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص263.

مستوطنات ومزارع جماعية لخدمة الأراضي التي منحت لهم[1]. بعد أن استولى المستوطنون على أجود الأراضي الجزائرية قاموا بتطوير قطاع الزراعة وأدخلوا عليها وسائل حديثة، كما اهتموا بالمحاصيل المعاشية وفي مقدمتها الحبوب واتجهوا إلى التوسع في زراعة وإنتاج المحاصيل التجارية التي تخدم الاقتصاد الفرنسي والمصالح المادية للمستوطنون وأهمها الأعناب لإنتاج الخمور والتبغ والحلفاء والفلين[2]. وكان هذا الأخير "الفلين" يستغل بشكل كبير جدا خاصة في عهد الجمهورية الثانية، أين كان يغطي الساحل الشرقي وهو المكان الذي يتواجد فيه أهم غابات الفلين بالجزائر حوالي 139661 هكتار، وهذت ما جلب إليها الانتباه من قبل المستوطنون وقاموا باستغلالها في صناعة وتجارة الفحم[3].

ومع بداية عام 1871 انتشر الاستيطان الأوروبي وظل المستوطنون متمركزين في المدن حتى كونوا أغلبية السكان في مدينتي وهران والجزائر وكانت غالبيتهم تعمل في الميدان الصناعي بالإضافة إلى تغلغلهم في القطاع الزراعي، فقد بلغ مجموع الملكيات الزراعية التي بيد المستوطنون 5/1 الأراضي الصالحة للزراعة كما كانوا يمتلكون نحو 65% من الثورة الزراعية في 1918[4].

---

[1]. مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2013، ص109.

[2]. بشير بلاح، مرجع سابق، ص253-254.

[3]. جيلالي صاري، تجريد الفلاحين(1830-1962)، تر: قندوز عياد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبع بدار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص46.

[4]. فاهد إبراهيم دسوفي، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر،د.ط، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2011، ص35-36.

بما أن الاهتمام الأول للمستوطنون بقطاع الزراعة وكما أن الأراضي الجزائرية خصبة اكتفوا في بداية الأمر باستيراد الخمور من فرنسا واسبانيا، لكن بعد ذلك قاموا بزراعة آلاف الهكتارات من الأعناب لإنتاج الخمور[1]، إلى أن ظهرت الإصابات الأولى لمدمن العنب كثيرا على أشجار العنب في فرنسا عام 1885 مما أدى إلى تراجع مساحاته من 2.5 هكتار عام 1870 إلى 1.8 هكتار عام 1890، أين بدأ التوسع الكبير في زراعة الأعناب في الجزائر[2]. والتجأت فرنسا إلى توصيل الفرنسيين إلى الجزائر في عام 1870، بالإضافة إلى هجرة السكان اللورين والألزاس في تلك الفترة، واستغلتهم فرنسا لصالحها وهذا عن طريق الامتيازات من أجل تدارك الخسائر الاقتصادية والحفاظ على مكانتها الأولى في إنتاج الخمور[3].

أما بخصوص نشاط المستوطنين في القطاع الصناعي فقد ترك المستوطنون الصناعة الجزائرية كما هي صناعة تقليدية، فهي بالمقارنة مع الصناعات الأوروبية بعيدة كل البعد، لأن الصناعة الأوروبية أكثر تطورا، فالاستعمار الفرنسي ترك الجزائريين دون صناعة تذكر اللهم بعض معامل الزيت والصابون والسجائر والتبغ[4]، وكان هذا الأخير من بين النشاطات التي اهتم بها المستوطنون وطوروها بغرض تصديرها، وهذا منذ أواسط القرن 19 وتحديدا في بلاد القبائل إلى الغرب ببجاية، وفي سهل عنابة، سكيكدة، ومتيجة، وحول قالمة وتلمسان وبلغت مساحته عام 1929 تقريبا 21.600 هكتار بيد المستوطنين[5].

---

1. عدة بن داهة، مرجع سابق، ص216، 218.
2. بشير بلاح، مرجع سابق، ص254.
3. عدة بن داهة، مرجع سابق، ص218.
4. أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، مصدر سابق، ص126.
5. بشير بلاح، مرجع سابق، ص255.

وللحديث عن الصناعات الممارسة والوضع الصناعي الذي كان يسود وما قام به الاستعمار الفرنسي والمستوطنون الأوروبيون في الجزائر نقول أن الصناعة كانت مبنية على رأس المال وعلى الصناعة الاستغلالية والتحويلية والمنافسة الحرة وفائض الإنتاج[1]. وتتركز معظم النشاطات الصناعية في الجزائر والتي كان يقوم بها المستوطنون في استخراج المواد المنجمية التي يجرى نقلها نحو الموانئ. وكان المستوطنون يوظفون السكان المحليون لديهم لاستغلال جهودهم في تصدير الموارد المعدنية الخام نحو أوروبا[2].

ومن بين المواد المستخرجة نجد مادتين هما الفوسفات والحديد، واستطاع إنتاج الفوسفات أن يعرف تطورا ملحوظا؛ حيث ارتفع إنتاجه إلى 600 طن في سنة 1893، وتتواجد هذه المناجم في شرق البلاد وبالضبط في قسنطينة، وكان منجم كويف المتواجد في جنوب السهول العليا بالقرب من تبسة من أكثر المناجم إنتاجا، وكانت هذه الصناعة تصدر إلى الخارج إيطاليا، انجلترا، ألمانيا، هولندا، إسبانيا، بينما نسبة قليلة جدا تستعمل للحاجات المحلية وخاصة لإنتاج الزراعي[3].

أما فيما يخص القطاع التجاري فقد كانت ممارسة من قبل الأجانب، فقد كانوا ينشطون في هذا القطاع خاصة في قسنطينة هذا في الحكم العثماني، وكان الفلاح الجزائري هو الضحية، فبعد احتلال الجزائر والسياسة التي طبقتها فرنسا" الاستيطان" سيطر الفرنسيين على التجارة الداخلية والخارجية، وكان رأس المال المحلي في يد المستوطنون "الكولون"[4]. بالرغم من امتهان المستوطنون قطاعي الزراعة والصناعة

---

[1]. أحمد عميراوي، مرجع سابق، ص39.

[2]. عدي الهواري، مرجع سابق، ص159-160.

[3]. مرجع نفسه، ص160.

[4]. أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث(بداية الاحتلال)، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص155.

والتجارة إلا أنهم كانوا يعتبرون الزراعة مشروعا وليس وسيلة عيش الهدف من خلالها الحصول على الثروات والأموال[1].

[1]. يحي بوعزيز، ، مرجع سابق، ص33.

الفصل الثاني

المبحث الأول:الاستيطان في الحكم المدني من (1900/1870):

بعد الحرب السبعينية 1870 المعروفة بالحرب البروسية،التي تلقى الفرنسيون هزيمة على يد الالمان في معركتي سيدان ومينيز،استسلم الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث والغي النظام الإمبراطوري وتم الإعلان عن قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة في الرابع من شهر سبتمبر 1870،وبذلك انتقلت السلطة من أيدي العسكريين الى المستوطنين في الجزائر،واثر ذلك شجعت الإدارة الاستعمارية الهجرة الأوروبية للأراضي الجزائرية،ووجهت الدعوة مجددا للاستيطان في الجزائر عن طريق تخصيص مكانة واسعة للمهاجرين خاصة سكان الالزاس واللورين؛[1] الرافضين للسلطة البروسية وأصبحت الجزائر الأرض الوحيدة لاحتوائهم،حيث قامت الحكومة الفرنسية بتقديم وعود للمستوطنين بمنحهم منذ شهر آذار ألف هكتار من الأراضي الجيدة، ولكن بشرط الإقامة الجبرية.[2]

أولا: استقدام مهاجري الألزاس واللورين

كما قامت الحكومة الفرنسية بإصدار سلسلة من المراسيم (36مرسوم)تتعلق بانتقال السلطة من يد العسكريين الى المستوطنين الأوروبيين بتوسيع نفوذهم الى المناطق التي يقطنها المسلمون الجزائريون.

- ✓ مرسوم 08 اكتوبر 1870:يتعلق بتوسيع الحكم الى جميع المناطق العسكرية.
- ✓ مرسوم 10 نوفمبر 1870: الخاص بتحكم المدنيين في الولاة العسكريين من خلال السماح للمستوطنين بتعيين الولاة في المناطق التي تخضع للحكم العسكري.[3]

---

[1] :عدة بن داهة، مرجع سابق، الصفحة 60

[2] : شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، الصفحة 86.

[3] : حسينة حاميد، المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية،د.ط، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، الصفحة 28.

✓ مرسوم 24 ديسمبر 1870: يقضي بجعل التل تراب، مما يسمح للمستوطنين الأوربيين بتوسيع نفوذهم الى المناطق التي بقطنها المسلمون الجزائريون.[1]

فهذه المراسيم وغيرها وضعت السلطة في يد المعمرين الذين شجعوا بدورهم مزيدا من الهجرة لدعم تواجدهم، ففي تاريخ 23 فيفري 1871 قامت شرعت الزراعة بالجزائر وهي الشركة الزراعية السابقة التي تأسست سنة 1840 باستعادة الفكرة التي أطلقها الدكتور فارني، وذلك من خلال استدعاء عائلات المزارعين الفرنسيين من ضحايا الحرب وقد اقترح محافظ الجمهورية ألكسي لامييز يوم 05 مارس قائلا منح مواطنينا من الألزاس واللورين ضيافة جديدة بصناعهم....إلخ.[2]

وكما قال الكاتب الفرنسي M. Guynemer أنه وفد الى الأراضي الجزائرية في 31 أكتوبر 1872، 2494 عائلة من سكان الألزاس واللورين، و 365 أرباب أسر، 11100 أطفال، 622 العزباء، 663 ربة أسر، 44 الأرامل.

وأغلبية المهاجرين من الالزاس واللورين استوطنوا المدن الكبرى[3]

كما جاء في كتاب شارل روبير اجيرون بأنه قد وصلت من فرنسا 400 عائلة في عشر سنوات من عام 1871الى 1882 وتنازلت فرنسا مجانا للاستيطان عن 347286 هكتار،ونشأت أكثر من 197 قرية استيطانية.[1]

---

[1] : يحي بوعزيز، مرجع سابق، الصفحة 28

[2] : شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، الصفحة 114

[3]: Situation des Alsaciens lorrains en Algerie/rapports de M Guynemer;.....,Societe de protection des Alsaciens Lorrains,p-

لكن إقامة هؤلاء المهاجرين كلفت الدولة أثمانا باهظة، حيث بلغت تكاليف إقامة عائلة واحدة 6500 فرنك،زيادة عن ان هؤلاء المهاجرين عمال مصانع ولم يستقر أغلبيتهم على الأرض التي منحت لهم من أصل 1183عائلة أقيمت، لم يبقى علا الأرض سوى 387 عائلة فقط.[2]

وبسبب هذه التداعيات قامت الإدارة الاستعمارية عام 1881 ببناء 185 قرية استيطانية على مساحة 380000 هكتار منها 300000 هكتار انتزعتها من الأهالي،وفي الفترة مابين 1889/1881 تم تسليم 176000 هكتار للاستيطان الأوروبي،وزعت على 3206 حصة اغلبها بالمجان، وقام أصحابها ببيعها في المزاد العلني الى فلاحين أوروبيين آخرين،الذين كانوا بدورهم يأجرونها الى مزارعين من الأهالي، وفيما بين 1889/1887 تمكنت الإدارة الاستعمارية من الاستيلاء على 957000 هكتار كانت ملكا لأكثر من 224 قبيلة وأصبحت ملكا للدولة الفرنسية،وفيما بين 1900/1891تم تسليم 120097 هكتار الى مهاجرين أوروبيين.[3]

[1] شارل روبير اجيرون،مرجع سابق،ص87

[2] صالح عباد، مرجع سابق، ص105

[3] يحي بوعزيز ،مرجع سابق،ص ص 3231

المبحث الثاني:القوانين الاستيطانية في الجانب الاجتماعي

أولا: قانون كريميو 1870

يشكل وضع يهود الجزائر موضوعا صعبا وحساسا بالنسبة للفرنسيين من 1830 الى غاية 1870،وقد صدرت سلسلة من التشريعات خلال هذه الفترة لتنظيم حياتهم الى ان قررت حكومة الدفاع الوطني وبواسطة المرسوم المعروف بمرسوم كريميو الذي صدر في 24 أكتوبر 1870 والذي يمنح الجنسية الفرنسية لليهود.[1]

ويذكر أندري الشرفي بان فكرة التجنس الجماعي للاسرائليين قد ظهرت لأول مرة في لجنة 1843،التي كان كريميو النائب البريطاني آنذاك احد أعضائها الأكثر نشاطا،وشجع على وضع قانون يخص اليهود.[2]

قام أعضاء حكومة الدفاع الفرنسي المشكلة على أنقاض إمبراطورية نابليون الثالث بإصدار مرسوم كريميو في 24 أكتوبر 1870 وهو قانون أصدر باسم أدولف كريميوج ضم قرار تجنيس اليهود في الجزائر بشكل جماعي دون استشارتهم وإدخال المحلفين في القضاء وكان هذا المرسوم وليد جهود كثيرة ومراحل تحضير مهدها أدولف نفسه،وهذا بعد حصوله على امتيازات مالية خاصة البنوك لتكون القروض مقابل قرار

*أدولف كريميو:محامي وسياسي يهودي انتخب نائبا عاما مرارا منذ 1848، أخرها نائبا عن مدينة الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية 1871،تولى وزارة العدل عام 1848،وفي حكومة الدفاع الوطني التي حكمت فرنسا من 04 سبتمبر 1870 الى فيفري 1871،أدار شؤون الجزائر لبضعة أسابيع دافع عن مصالح اليهود في الجزائر.للمزيد أنظر:أمال معوشي،يهود الجزائر والاحتلال الفرنسي(1870/1830)،دار الإرشاد للنشر والتوزيع،2013،ص83

[1]:أمال معوشي،المرجع السابق،ص 193

[2] فوزي سعد الله،يهود الجزائر هؤلاء المجهولون،ط2،الأمة للنشر والتوزيع، د.س ،ص 27

التجنيس،واستعمل الصحافة لضبط النواب عن طريق الرأي العام وكان سلاح أدولف هو المال والإعلام لتطبيق قراره وتحقيق أهدافه.[1]

جاء القرار مختوما بعبارة حرر بمدينة تور في 24 أكتوبر 1870[2] وإمضاء أدولف كريميو لغامبيطا، لغوريشون، أبيزوان، ضمن مرسوم كريميو أحكام نلخصها في النقاط التالية:

إقامة نظام مدني في الجزائر يهدف الى إلحاق هذا البلد العربي الامازيغي الإفريقي بفرنسا،بالقوة العسكرية وجعله جزء لا يتجزأ منها رغم رفض سكانها الأصليين لهذا الإجراء.

تعيين حاكم عام مدني للجزائر تابع لوزارة الداخلية الفرنسية يعوض الحاكم الفرنسي للجزائر الذي كان تابعا لوزارة الحربية الفرنسية.

منح الجنسية الفرنسية لليهود المقيمين بالجزائر، بصفة عامة دون التخلي عن عقيدتهم الدينية.[3]

المواقف المختلفة من المرسوم:

1/ موقف اليهود: فرح اليهود بالقانون لكن هناك نسبة لم يتحمسوا لهذا القانون،حيث ظهرت حركة طالبت بإلغائه تدعمها لامربيخت التي كانت ترغب في إلغاء هذا القانون.[4]

---

[1] شارل أندري جوليان،مرجع سابق،ص 732

[2] عفرون محرز ،مذكرات من وراء القبور. ترجمة:حاج مسعود، د.ط،ج 2،دار النشر والتوزيع،الجزائر، 2008،ص 366،367

[3] شيخ فطيمة،مرجع سابق،ص 4

[4] فوزي سعد الله، مرجع سابق،ج2،ص37

2/ موقف المعمرين: شعر المعمرون الفرنسيون بخيبة أمل كبيرة اتجاه مرسوم كريميو، وإذا كان قرار التجنيس قد رفضه الأهالي المسلمين فهو نفس الشيء بالنسبة للمعمرين بحكم ان هذا القرار يفضي الى منافسة الأهالي للمعمرين في الحقوق،ومن هنا بدأت بوادر الاحتجاج والعنف تلوح في الأفق عن طريق إرسال برقيات احتجاجية ضده من ضمنها ما كتبه والي مقاطعة وهران"شال دي بوزي":(المرسوم لا يستجيب لإدارة وتطلعات الجزائريين،والانفجار الشعبي أتي).[1]

3/ موقف الأهالي: غداة إعلان مرسوم كريميو عم السخط الأهالي في كل مكان في الجزائر وأخذوا يرددون:(لم تعد فرنسا شيئا إذ يحكمها اليهود) وآخرون يقولون:(أنها إشارة على ان الله قد أعمى فرنسا وقد قرب رحيلهم وجاء نصر الإسلام فعلى الذين يدركون ذلك ان يستعدوا للحرب المقدسة. [2]كما طرح ابن شريف باشا أغا سلامة إمام القائد الفرنسي:"كم نحن مجرمون من تجنيس اليهود بالجملة دون تفريق أو تمييز بين الرجال اليهود الذي تعرفهم مثلي...."،كما نقلت صحيفة الشمال عن أحد الزعماء الجزائريين قوله:"ان الجزائريين كلهم على كلمة واحدة في أنه ليس اليهود هم الذين أصبحوا فرنسيين،لكن فرنسا هي التي أصبحت يهودية.[3]

ثانيا:قانون الأهالي

بمجرد دخول الفرنسيين ارض الجزائر صدرت مجموعة من القوانين الجائرة تهدف الى السيطرة على الشعب الجزائري والتمييز العنصري،ولعل من أهمها قانون الأهالي أو ما يسمى بقانون الانديجينا الذي اصدر في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة عام

---

[1] فوزي سعد الله،مرجع سابق،ص41

[2] Vignon Luis:La France en Algerie,ed Hachette et Cue Paris1293,p359

[3] بسام العسلي،جهاد شعب الجزائري محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية د.ط،دار النفائس للنشر والتوزيع،الجزائر،2010،ص86

1871،ودخل حيز التنفيذ في 1874. [1]من طرف الحاكم الجنرال شانزي الذي كرس بدوره هيمنة المستوطنين على الجزائر.[2]

ويعتبر سلسلة من العقوبات الزجرية لا صلة لها بالقانون العام استعملتها الإدارة الفرنسية كأهم أساليب التحكم بغية فرض هيمنتها على الجزائر والجزائريين تحت غطاء فرض النظام العام، وأطلقت عليه الإدارة الفرنسية اسم قانون الانديجينا الذي أصدرته الحكومة الفرنسية في 28 جوان 1881، وهو ترجمة العبارة الفرنسية: code de Lindigenant، وهناك من ترجمها بقانون الأهالي[3]،وهو نفس التاريخ الذي تم خلاله تدعيم هذا القانون خلال عهد الرئيس جون فيري،وهذا القانون بمثابة قانون ارقاء عنصري، جعل من الجزائريين عبيد لا يتمتعون من خلاله بأبسط الحقوق السياسية والمدنية،خول بموجبه للسلطات الحاكمة في الولايات والبلديات توقيع العقوبات على الجزائريين ومصادرة ممتلكاتهم دون محاكمة من اجل المحافظة على النظام الاستعماري.[4]

ويعرفه أبو القاسم سعد الله:"الانديجينا هي مجموعة نصوص وإجراءات استثنائية سنها ووظفها المسئولون الفرنسيون ضد الجزائريين الذين يشّكون في ولائهم ولا يرتاحون لتصرفاتهم مضيفا بان الذين سنّوا هذه الإجراءات التعسفية هم أعداء الجزائريين الذين اغتصبوا أرضه.[5]

---

[1]:عمورة عمار،مرجع سابق،ص129

[2] :بوضرساية بوعزة،سياسة فرنسا البربرية في الجزائر من 1830 . 1930 وانعكاساتها على المغرب العربي،د.ط،دار الحكمة،الجزائر،ص100

[3] :عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة(1962/1954)، ط1، البصائر الجديدة، 2013، ص38

[4] عمورة عمار،مرجع سابق،ص129

[5] ابو القاسم سعد الله،الحركة الوطنية الجزائرية د.ط،،ج1،دار الغرب الاسلامي،بيروت . لبنان،1993،ص100

وقد أجمع المؤرخون على ان قانون الأهالي:هو مجموعة من القوانين الترهيبية والجائرة لقمع الجزائريين وهي شبيهة بقانون العبيد والأرقاء،سنتها الإدارة الفرنسية لتطبق على الأهالي الجزائريين Indigenees،دون غيرهم من السكان (المستوطنين،واليهود)، تحددها قوائم تزداد عدد المخالفات المسجلة فيها، حسب الحاجة وما تقتضيه الضرورة، وهي نوع من المخالفات التي لم ينص عليها القانون الفرنسي ولا يعاقب عليها، بالإضافة الى وصفها وصفا سطحيا تحمل التأويل مثل:العبارات، الأخطاء، الأعمال المنكرة ، العصيان.[1]

حدد قانون" الانديجينا" عند صدوره 41 مخالفة يعاقب عليها الجزائريون ثم انخفضت هذه المخالفات الى 21 مخالفة عام 1891،لتستقر عند 23 مخالفة عام 1904،كما حددت مدة سريان مفعوله ب 07 سنوات ولكن سيمدد لنفس المدة عند نهاية كل أجل حتى سنة 1930[2]،ومن أهم خصائصه :

1) انه ذو طابع عنصري مدعم بعنصر الدولية في حد ذاتها ، يهدف للحصول على جمع فعال وسريع وعند الحاجة أو الاقتضاء جماعي متنافيا مع مبدأ شخصية العقوبات المميزة للقانون الجنائي الحديث.
2) المصادرة التي تمكن السلطات الاستعمارية من حرمان مئات الآلاف من السكان الأصليين من أراضيهم وتحويلها للمستوطنين والشركات الفرنسية.
3) تعرض الأهالي للإذلال المستمر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وكذا القمع والتمييز والاستغلال الفاحش.

[1] بن خليف عبد الوهاب، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال الى الاستقلال د،ط،وزارة الثقافة،الجزائر،2013،ص89

[2] عقيلة ضيف الله،المرجع السابق،ص39

4) الأحكام الصادرة في ظل قانون الأهالي القاسية والمفروضة على السكان من الأهالي مثل: الأشغال الشاقة والإعدام بشكل جماعي وغيرها من الأحكام طيلة مدة قيام الجمهورية الثالثة.
5) كرس هذا القانون في جميع مواده والتعديلات التي طرأت عليه حماية الفرنسيين دون الاهتمام بحقوق الإنسان.[1]
6) تم بموجبه توسيع سلطات قضاء الصلح ، دخول البلديات حتى مقاضاة الأهالي في حالة عدم وجود القاضي.
7) شرع مبدأ المسؤولية الجماعية عند حصول حادث في أي مكان وتطبيق العقوبات الجماعية كذلك.
8) شرع منع الأهالي من التنقل بين الأقاليم والمناطق دون رخصة أو إذن من إدارة الشرطة.
9) خول السلطات الإدارية حق سجن الأشخاص ومصادرة أملاكهم دون صدور حكم قضائي بذلك.[2]

ومن المخالفات التي يعاقب عليها قانون الأهالي:

1) التعاون في تسجيل المواليد والوفيات في دفتر الحالة المدنية أو التأخر في ذلك.
2) عدم احترام القرارات الإدارية المتعلقة بتقسيم الأراضي المشاعة.
3) منع السكان من التنقل بين الأقاليم إلا بالحصول على رخصة.
4) التأخر عن دفع الضرائب والغرامات.

[1] اوليفة لوكور عرات ميزون،في نظام الاهالي،ترجمة:العربي يونيون،ط1،منشورات السائحي،الجزائر،2011،ص44

[2] :يحي بوعزيز،مرجع سابق،ص38

5) أخذ الحيوانات الى السوق دون أخذ شهادة من البلدية تبين اسم صاحبها وأوصافها.
6) إقامة الحفلات(الزردة،الزيارات الى ضريح الولي الصالح)دون رخصة.
7) فتح مسجد أو زاوية أو مدرسة للتعليم دون رخصة.
8) رفض إعطاء المعلومات اللازمة لأعوان السلطة الإدارية، أثناء القيام بعملهم.
9) مخالفة التنظيمات المتعلقة بهجرة الرحل.
10) قطع الأشجار دون ترخيص.[1]

وفي هذا الصدد يذكر أجيرون في كتابه:تصريح جزائري منتخب كان ضابطا سابق في الجيش الفرنسي حيث قال:"قانون الأهالي يعذبنا..... إذا لم نقل صباح الخير،أو مساء الخير نصبح في السجن، إذا باع الجزائريون في السوق دون رخصة يتعرض لغرامة مالية،فإذا لم يقدر على الدفع زج في السجن".[2]

ومن أهم مواده نذكر المادة الأولى التي تنص على تكليف المتصرفين الإداريين في البلديات المختلطة وذلك في كامل تراب الحكم المدني بتنفيذ العقوبات المنصوص عليها قانونا والموكلة عادة للشرطة،أما المادة الثانية والتي تنص على احتفاظ إدارة المحاكم بكل الأحكام التي أصدرتها في سجل مرقم وممضي مع بيان إجمالي لأسباب الأحكام التي أصدرتها وترسل نسخة مصادق عليها من السجل أسبوعيا الى الحاكم العام وفق السلم التصاعدي.أما المادة الثالثة فتنص على أن يقتصر القمع بطرق تأديبية الموكلة للمتصرفين الإداريين على مدة 07سنوات من صدور هذا القانون باعتبار أن

[1] نصر الدين سعيدوني،مقاربات وأفاق للواقع الجزائري من خلال مفاهيم تاريخية ،د.ط،دار البصائر،الجزائر،2013،ص30

[2]:عثمان زقب،السياسة الفرنسية في الجزائر 1914.1830 دراسة في أساليب السياسة الادارية(أطروحة دوكتوراه تخصص تاريخ حديث ومعاصر)،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2014.2015،ص183

هذا القانون الذي ناقشه وصادق عليه مجلس الشيوخ ومجلس النواب يطبق على أنه قانون دولة.[1]

وما يمكن قوله حول هذا القانون أنه كان أداة لقمع الجزائريين المسلمين ، وتقوية للمستوطنين الأوروبيين، حيث كان الغرض منه القضاء الفوري على بذور أي مقاومة يمكن أن تخطر على بال الجزائريين ضد الوجود الاستعماري في بلادهم.[2]

كما كان هدف السلطات الاستعمارية من هذا القانون واضحا وهو الحفاظ على النظام في المناطق الجديدة المفصولة على التراب العسكري بإسناد المهام للمتصرفين الإداريين في البلديات المختلطة من أجل تطبيق القانون وقمع مخالفات الأنديجينا،أما التراب العسكري فان الأحكام المتعلقة بقانون الأهالي كانت من اختصاص العسكريين.[3]

[11] محمد العربي ولد خليفة،المحنة الكبرى لدراسة توصيفية في معاناة شعبنا ومقاومتنا البطولية،نصوص مختارة كرونولوجية جزئية،وثائق أساسية،ط3،دار الأمل،الجزائر ،2012،ص268

[2] بوضرساية بوعزة،مرجع سابق،ص ص 101،100

[3] أحمد توفيق المدني،كتاب الجزائر،ط2،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر ،1984،ص252

المبحـث الثالـث:القوانيــن الاستيطانيـة في الجانـب الاقتصـادي

أولا: قانون وارني (26جويلية1873)

تعود الى الدراسات التي قامت بها الإدارة الاستعمارية بخصوص هذا القانون في بداية سنة 1871 في اجتماع حضره كل من اليكسي لامبيرت والأميرال دوقيون حافظ الأختام ولو فرانك دوفور وزير الداخلية [1]،حيث تم وضع الخطة الأولى لهذا القانون،وهذا بعد عدة تغييرات وتعديلات منها هذا القانون،وتمت الموافقة عليه أخيرا في:26جويلية1873،وهذا بعد أن طرحت لجنة فارني المسماة لجنة المجلس الوطني بفرنسا التي ترأسها شخصيا هذا القانون في 4أفريل 1873،وتم التصويت عليه بتاريخ:26جويلية1873،فأصبح هذا القانون معروف تاريخيا باسم قانون وارني،ويسمى أيضا هذا القانون بقانون المعمرين لأنه جاء خدمة لمصالحهم وقد أخضع جميع أراضي الإمبراطورية للتشريع الفرنسي.[2]

يهدف قانون وارني الى تحقيق غايتين: الأولى هي تمكين الجزائر من استعادة قوتها الإنتاجية القديمة،والثانية هي وضع حد لحالة اللاعدالة التي يوجد عليها توزيع الأرض بين سكانها الحاليين والسكان الذين قد تأتي بهم الهجرة الفرنسية أو الأوروبية،ويمكن استخلاص الأهداف في فرنسة الأرض الجزائرية وإخضاع كل المعاملات العقارية في الجزائر لسلطة القانون الفرنسي.[3]

ينص هذا القانون على تأسيس الملكية العقارية بالجزائر،والحفاظ عليها ونقل الممتلكات التعاقدية للعمارات والحقوق العقارية مهما كان أصحابها كما ينص عليه القانون

---

[1] :شارل روبير أجيرون،الجزائريون المسلمون وفرنسا(1919/1871)،د.ط،ج1،دار الرائد للكتاب،الجزائر،2007،ص150

[2] :عدي الهواري،مرجع سابق،ص 66

[3] :شارل روبير أجيرون،مرجع سابق،ص149

الفرنسي[1]،فبموجب هذا القانون سوف تخضع جميع أراضي الجزائريين وأراضي العرش الى القانون الفرنسي،وصار بإمكان أي فرد من العائلة أو القبيلة أن يتصرف في حصته كما يشاء.[2]

***القانون المكمل لوارني(قانون 22 أفريل 1887):**

بالرغم من النتائج التي حققها قانون وارني 1873 لفائدة الأوروبيين حيث مكنهم من الحصول على مئات الآلاف من الهكتارات مقابل مبالغ زهيدة،إلا أنه ظل محل انتقادات شديدة[3]،ولهذا قامت السلطات الفرنسية بإعادة النظر في قانون وارني 1873،وتعديله وذلك لخدمة الكولون[4]،ومن أهم إجراءات هذا القانون نجد:

*العودة الى العمل بالإجراءات التطبيقية الخاصة بتحديد أراضي القبائل والدواوير.

*التقيد بالأشكال التي حددتها المادة 4 من قانون 22أفريل1887 في حالات التنازل وبيع الملك في المزاد العلني.

*تسهيل شكليات التطهير الخاصة التي أقرها الفصل الثالث من قانون 1873.[5]

---

[1] :جيلالي صاري،مرجع سابق،ص67

[2] :فؤاد عزوز،التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870.1900اصدارات تاريخية لدورية دولية ربع سنوية،م1،عدد خاص،أفريل 2019،جامعة محمد لمين دباغين،سطيف،ص298

[3] حيمر صالح،السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1830.1930)،مذكرة دكتوراه في علوم التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة الحاج لخضر باتنة،2013.2014،ص173

[4] :صالح عباد، مرجع سابق، ص134

[5] جيلالي صاري،مرجع سابق،ص71

ثانيــا: قانـــون 1897

وجدت السلطات الاستعمارية الفرنسية صعوبات تحول دون تحقيق قانون 1897بسبب العقبات التقنية وحتى لا تعيق النشاط الاستعماري لجأت الى سن قانون جديد في 16 فيفري1897.[1]

وقد كان قانون أفريل 1887يتميز بالتناقض مع سندات الملكية،وهو ما زاد من متاعب وماسي الأهالي،فقام البرلمان الفرنسي بإرسال عدة بعثات الى الجزائر للتحقيق والنظر في أحوال الأهالي،فتألفت لجنة برلمانية من 18 عضو برئاسة جول فيري فأعدت هذه اللجنة بعد الاستماع لتصريحات المسلمين على التشريع العقاري القائم،وأهم إصلاح اقترحته هذه اللجنة هو إدخال نظام السجل العقاري الى الجزائر،وهو النظام الذي تم تطبيقه بنجاح في كل من أستراليا ،ألمانيا ،تونس. [2]وكانت ملامحه تتمثل فيما يلي:

*أبطل هذا القانون بمقتضى مادته الأولى الإجراءات العامة والجزئية التي أقرها الفصل الثاني والثالث من قانون 1873،واستبدالها بإجراء وحيد وهو إجراء لا يميز بين المالكين مهما كانت جنسياتهم،ومهما كان أصلهم،وأصبحت الطلبات من حق الأوروبيين والجزائريين على حد سواء.[3]

[1] عدة بن داهة،مرجع سابق،ص410

[2] عزوز فؤاد،مرجع سابق،ص304303

[3] عدة بن داهة،المرجع السابق،ص411

وورد في النص مادتان تدخل في اطار حماية الملكية الأهلية وهما:

*الترخيص بالمبادلات بين الأهالي بخصوص الأراضي التي تمت فرنستها بموجب قوانين 1873.1887.1897،أدى قاضي مسلم في الدوائر القضائية المنصوص عليها في قرار الحاكم.

*يقتضى أن لا تجرى عمليات القسمة أو المزاد الشائع إلا عينا لصالح الملتمس وحده بينما يظل بقية أعضاء العائلة مشتركين في الملكية.[1]

ولقد اعتمد القانون الصادر في : 16فيفري 1897 على إجراءات جديدة في التحقيق في الملكية الفردية،وخفف من الإجراءات السابقة وألغى دور المحافظ المحقق،وأخضع المنازعات المتعلقة بالأراضي التي تم تطهيرها،والتي وضع مالكيها سند فردي فتخضع للقضاء العادي،وكل سند يوضع بناءا على قانون 1897يكون هو السند النهائي،ويحوز حجية مطلقة في مواجهة الكافة،بما فيهم حائزي السندات الفرنسية الموثقة أو الإدارية التي لها تاريخ سابق،لأن الإجراءات المقررة بقانون 1897 تكون قد طهرت العقار من الحقوق السابقة.[2]

لكن هذا القانون الذي حل محل قانون 1887 لم يعد الاستعمار بالأراضي الزراعية بشكل مباشر،لأنه لم يسمح للفلاحين الجزائريين ببيع قطعهم الأرضية لاعتباره اقترح تطبيق إجراءات قانون 1887فقط على الراغبين في بيع حقوقهم الأرضية الواقعة ضمن أراضي العرش أو الملك،وعلى هذا الأساس أصبح من حق الفلاح الجزائري المالك لقطعة أرض ملك أو له حق في أراضي العرش أن يطالب بتطبيق إجراءات

[1] عزوز فؤاد،المرجع السابق،ص304

[2] نعيمة حاجي،النظام القانوني لأراضي العرش في الجزائر بين الاجتهاد القضائي والممارسة الميدانية،أطروحة دكتوراه،فرع العلوم القانونية،شعبة القانون العقاري،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق،جامعة الحاج لخضر باتنة،2014.2015،ص ص 34.35

قانون 1863،وعليه لا يمكنه بيع أرضه لأحد الأوروبين أو لأحد الجزائريين،أو الحصول على سند الملكية من الإدارة الاستعمارية.

ويعتبر هذا القانون هو الذي أزاح أخر العقبات التي كانت تعارض تفتيت الملكية الجماعية الجزائرية،ثم تبعتها قوانين أخرى أدت كلها الى ارتفاع مساحة الأراضي الزراعية التي يملكها المستوطنون،ثم تبعتها قوانين أخرى أدت كلها الى ارتفاع مساحة الأراضي الزراعية التي يملكها المستوطنون.[1]

[1] عزوز فؤاد،مرجع سابق،ص 305

الفصل الثالث

المبحث الأول: الآثار الإقتصادية للحركة الإستيطانية

انطلاقا من المقولة المشهورة لجنرال طوكفيل"**لابد من بناء جسر من ذهب لمن يذهب إلى إفريقيا**"،يتبين لنا أن الفرنسيين يريدون أرضا للإستعمار و الإستغلال ،خاصة و أن الجنرال بيجو كان يسعى لجلب الفلاحين لأفكار ولا لأن يغير المجتمع،بل يفضل تكليف الجنود لعمارة الأرض لأنهم الوحيدون القادرون على مواصلة الإحتلال([1])

والمتتبع للسياسة الإستيطانية يجد أن آثارها قد امتدت لميادين عدة ،خاصة الميدان الإقتصادي وذلك من خلال الدور الذي لعبته التشريعات العقارية الإستعمارية في تحطيم البنية الإقتصادية للمجتمع الجزائري و القضاء على توازنه ،ويمكن حصر هذه الآثار فيما يلي:

1-التأثير على القطاعات الإقتصادية الثلاثة الزراعة ،الصناعة و التجارة:

أ-الزراعة

كان لسياسة الحركة الإستيطانية بالغ الأثر على القطاعات الإقتصادية خاصة الزراعة،أين ساهمت في تغيير بنية النشاط الزراعي في الجزائر و توجيهه حسب حاجيات الإقتصاد الإستعماري و نلمس ذلك من خلال:

1/اهتمام الأوروبيين بزراعة الأراضي و إنتاج العديد من المحاصيل ذات قابلية للإستيراد و التصدير([2])،وانتهاجهم سياسة مختلفة عن سياسة الأهالي الفلاحية،إلا أن هذه العوائق لم تمنعهم من محاولة إقناع الجزائريين و حثهم على تبني هذه المزروعات الصناعية

---

[1]-وابل بختة،الإستيطان الفرنسي في منطقة تيارت من1840-1890،رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر،إشراف:د غازي الشمري،كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية،قسم التاريخ وعلم الآثار،جامعة وهران،2012-2013،ص83.

[2]-عدي الهواري،الإستعمار الفرنسي ،مرجع سابق،ص156.

الإستعمارية على حساب تقاليديهم الفلاحية السابقة،فرغم أن هذه الأراضي و الأيدي ليست ملكه ،إلا أنه يبقى المستفيد الوحيد–أي المستوطن–([1]).

–**إخضاع الزراعة للنظام الرأسمالي الإستعماري:** بحيث عمل الإستعمار الفرنسي على تمليك الأراضي للمعمرين و الذين بدورهم قاموا بتحويل إنتاج الأراضي من زراعة القمح إلى زراعة الكروم،بل عملوا كذلك في محاولة إقناع الجزائريين أنفسهم على ممارسة هذا النوع من النشاط و الذي يتعارض مع تقاليدهم الفلاحية القائمة على توفير معاشهم ولكن في الأخير يبقى المستوطنون هم المستفيد الأول من كل هذا.

–**تفتيت الملكية الجماعية للأراضي:** إذ نجد أن هذا النظام الذي أخضع له الإقتصاد الجزائري عمل على تفتيت الملكية الجماعية من خلال تكوين ملكيات فردية والتي شجعت المستثمرين الأوروبيين على استغلال أجود الأراضي في الجزائر لحسابهم([2])،كما أدت القوانين الإقتصادية التي فرضت من قبل السلطات الإستعمارية على المجتمع الجزائري إلى تفتيت النمط الزراعي الجماعي من خلال تكوين الملكية الفردية و القضاء على الملكيات الجماعية التي كانت سببا مباشرا في تفتيت النمط الزراعي الجماعي ،فبموجب قانون1873،أصبح الإقتصاد الزراعي جزء لا يتجزأ من المنظومة الإقتصادية الفرنسية، وهذا بطبيعة الحال لصالح نمط الإنتاج الزراعي الرأسمالي الناشئ بالجزائر،فلقد عاد هذا القانون بالنفع على أصحاب المصالح ، وهكذا فقد منح مكانة هامة للإستعمار([3]).

---

[1]-صالح فركوس،المختصر ،مرجع سابق، ص343.

[2]-عميراوي أحميدة وآخرون،آثار السياسة ،مرجع سابق،ص58.

[3]–أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي1830–1962، المنعقد بولاية معسكر يومي20–21 نوفمبر2005،المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،الجزائر ،2007،ص115.

-**تغيير نمط الإنتاج الزراعي:**إذ ازدادت أحوال الناس تفاقما بعد أن دخلت الشركات الإقتصادية الرأسمالية التي غيرت أنماط الإنتاج ،فأصبحت تعتمد على المزروعات الصناعية كالتبغ و الكروم و الخمور ،فربطت الإقتصاد الجزائري باقتصاد فرنسا الرأسمالي ،فكان معظم الإنتاج يصدر إلى الخارج كما استفادت تلك الشركات من أراضي واسعة و التي تمت مصادرتها و نزعها للجزائريين ،فلم يعد الفلاح الجزائري قادرا على منافسة الفلاح الأوروبي الذي وفرت له كل التسهيلات ، منها الأراضي الخصبة و وسائل الإنتاج و مياه الري،ورؤوس الأموال بينما الفلاح الجزائري كان يستغل مساحة محدودة بطرق تقليدية و وسائل بدائية ،فكان يسعى لضمان عيشه اليومي فقط و بالرغم من ضعف قدراته الإنتاجية إلا أنه كان يتعرض للضرائب المجحفة ،فكان يضطر لبيع أرضه لعدم قدرته على تسديد الضرائب التي كان مطالبا بها ،فانخفضت الملكية الزراعية للجزائريين في عام 1883إلى 8،188،410 هكتار،لتصل عام 1903 إلى 5،721،255هكتار()[1].

من جهتها كانت هذه السياسة تعود بالنفع وفوائد جد مرتفعة للفلاح الأوروبي في البداية،لكن سرعان ما تراجعت أرباحهم وذلك لأسباب منها انخفاض أسعار الحبوب في الأسواق العالمية،ما جعلهم يقومون بزيادة مردودهم الفلاحي و تحسينه،من هنا حاولت السلطات الفرنسية تغيير الإنتاج الزراعي في الجزائر من خلال تشجيعه لإنتاج المحاصيل المدارية لتعويض الإنتاج الذي خسره من هذه المحاصيل في مستعمراته بآسيا و أمريكا()[2].

فضلا عن تطويرها للقطاع الزراعي من خلال التوسع و إنتاج المحاصيل التجارية التي تخدم الإقتصاد الفرنسي و المصالح المادية للمستوطنين من خلال الإهتمام بإنتاج الخمور و الحوامض و التبغ واستغلال الحلفاء، وقد ساهمت هذه الزراعات في تطوير الميدان التجاري

[1]-أرزقي شويتام،مرجع سابق ،ص209.

[2]-صالح فركوس،مرجع سابق،ص343.

و فتح آفاق للشركات الرأسمالية التي جعلت من الأرض القاعدة المادية و الشرعية لفرنسا([1]).

-**تراجع نشاط تربية الحيوانات**:إذ لم يكن هذا النشاط مجرد نشاط ثانوي بالنسبة للإقتصاد الجزائري،بل كان نشاطا أساسيا وتكمن أهميته في كونه يوفر الحاجيات الغذائية الأساسية للسكان من حليب ولحوم،أما الأصواف و الأشعار و الأوبار فكانت تمثل مادة أولية للصناعة، كما كانت تشكل الثروة الحيوانية للكثير من المناطق خاصة الجنوبية منها مادة تجارية تتم مبادلتها بمنتوجات نباتية لما لها من أهمية في حياة المجتمع الجزائري([2]).

وتراجع هذا النشاط هو نتيجة حتمية لمختلف الأساليب القانونية و غير القانونية التي انتهجتها الإدارة الإستعمارية في الجزائر،هذه الممارسات التي أدت إلى حرمان الجزائريين من المراعي التي ظلوا يستغلونها منذ عهود الأمر الذي أدى لنقص أغذية الحيوانات وارتفاع أسعار الأراضي الرعوية،وقد تراجعت الثروة الحيوانية في عام1865 كان عدد رؤوس الأغنام في الجزائر ثمانية ملايين رأس،علما أن هذا العدد إذا ما قورن بالسنوات السابقة فإنه قليل،وبحلول عام1900 وبعد استمرار ظاهرة نقصان الماشية وصل العدد إلى ستة ملايين وثلاثمائة ألف رأس وكذلك بالنسبة لرؤوس البقر عام1865 أين تقلص عددها إلى أقل من 84600 رأس فقط([3]).

ويشير يحيى بوعزيز إلى انخفاض عدد رؤوس الأغنام من 8ملايين رأس عام1865 إلى 3،6 ملايين عام1900،كما تراجع عدد رؤوس الأبقار من واحد مليون عام1867 إلى 846 ألف رأس عام1900([4]).

---

[1]-عميراوي أحميدة ،مرجع سابق،ص69.

[2]-عدة بن داهة،مرجع سابق،ص26.

[3]-بوضرساية بوعزة،مرجع سابق،ص107.

[4]-يحيى بوعزيز ،مرجع سابق،ص126.

- **تشجيع زراعة الكروم:** عملت السلطات الإستعمارية على توفير الإمكانيات المادية و البشرية لتحقيق أهدافها الإستيطانية على حساب مصالح المجتمع الجزائري و أهمها تحويل الأراضي الجزائرية من أراضي منتجة للحبوب إلى أراضي منتجة للكروم و التي وجهت إلى انتاج الخمور و من ثم الحصول على أرباح كبيرة صارت تشكل موردا كبيرا للإقتصاد الإستعماري،واتضح ذلك جليا من خلال زيادة صادراته و من ثم تحسين الميزان التجاري الفرنسي حتى أنها استطاعت توفير حاجياتها الغذائية ،أما الأهالي فلا شك أنهم شهدوا تدهورا متزايدا بسبب تراجع زراعتهم المعاشية مما انعكس سلبا على توفير غذائهم الأساسي مما أدى إلى انتشار مجاعات بحيث وصل إنتاج القمح إلى 6ملايين قنطار بينما بلغت مساحة الكروم400ألف هكتار([1])،هذا التطور في زراعة الكروم كان نتيجة لضخامة الأرباح التي توفرها للمعمرين مقارنة بزراعة الحبوب و المنتوجات الحيوانية التي لم تعد تمثل خلال العشرية بين1920-1930سوى30% من القيمة الإجمالية للمنتوجات المصدرة([2]).

ولهذا شجعت الحكومة الفرنسية الفلاحين للهجرة إلى الجزائر و منحتهم جميع التسهيلات بهدف تمكين فرنسا من الإحتفاظ بالرتبة الأولى عالميا في إنتاج الخمور،وقد ظلت زراعة الكروم عند بضعة آلاف من الملاك المسلمين إنتاجا تكميليا بينما تطورت بسرعة لدى الأوروبيين بحيث انتقلت مساحتها من105،170 هكتار في سنة1891 إلى 146،932 هكتار في سنة900([3]).

وقد نجم عن زراعة الكروم في الجزائر عدة آثار سلبية منها تراجع زراعة الحبوب التي توفر الغذاء الرئيسي للجزائريين،فقد قدر إنتاج القمح في الجزائر سنة1867 ب6ملايين قنطار

---

[1]-المرجع نفسه،ص79.

[2]-صالح حيمر،السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر1830-1930،أطروحة دكتوراه،تاريخ حديث و معاصر،كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإسلامية،قسم التاريخ و علم الآثار،جامعة باتنة،2013-2014،ص273.

[3]-تندراري عبد الرحمن،بوادر أزمة زراعة الكروم وعلاقتها بفشل المشروع الإستعماري في عمالة وهران(1851-1914)،المجلة الجزائرية للبحوث و الدراسات التاريخية،مج03،ع06،ديسمبر،2017،ص73.

ليصل إلى 10ملايين و700 ألف قنطار سنة1911،في حين انخفض الإنتاج إلى 8ملايين و200ألف قنطار سنة1929،هذا التراجع قد حصل أثناء نفس الفترة التي تطورت فيها الكروم في الجزائر بشكل كبير،ولا شك أن هذا التراجع ترتبت عنه نتائج وخيمة على الجزائريين([1]).

ب-الصناعة

إن المتتبع لتطور هذا القطاع في الجزائر خلال فترة الإستيطان الفرنسي يجد أن هذا الأخير لم يشهد أي تطور،لأن الإستيطان حارب تصنيع البلاد بكل قوة،حتى تبقى مفتوحة في وجه الصناعة الفرنسية بدون قيود ولا حدود([2])،فقد قام بمحقها وإعدام أي حركة صناعية في البلاد كما يقول توفيق المدني:"**فهو يستثمر الأرض و ما تحتها لفائدته...فلا فائدة يرجوها من التصنيع في البلاد،ثم إن إحداث الصناعة في البلاد يزاحم المعامل في فرنسا و هذا مالا ترضاه دولة الإحتلال،كما أن التصنيع في القطر الجزائري يغير وضعية سوق اليد العاملة الجزائرية،فيغرى العمال الجزائريون بالعمل الصناعي المرتفع الأجر،ويزهدهم العمل الفلاحي عند المستعمرين بأجور منخفضة**"،ولم يبق من الصناعة إلا بعض معامل الزيت و الصابون و صناعة السجائر و التبغ،وبعض الصناعات النسيجية كالزرابي و حياكة الأصواف([3]).

هذا ولم تقتصر الدولة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر على استغلال الموارد الطبيعية،بما فيها القطاع الزراعي ، وثروات ما فوق الأرض بل تجاوزته ليشمل الموارد الباطنية المعدنية المنجمية،فعملت على استنزاف هذه الأخيرة حيث تركز النشاط الصناعي في الجزائر

[1]-صالح حيمر، مرجع سابق،ص274.

[2]-محفوظ قداش،تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية،د.ط،تر،أحمد بن البار،ج1،دار الأمة،الجزائر،2011،ص338.

[3]-أحمد توفيق المدني،مرجع سابق،ص126.

المستعمرة على الصناعة الإستخراجية من مواد خام و أولية تفيد الصناعة الفرنسية([1])، واستغلال الماجد أين شرعت فرنسا في استغلال منجم الحديد غربي عنابة الذي افتتح سنة1860 و منجم الرصاص و النحاس شرقي القالة الذي بدأت في عملية استغلاله سنة1856،ووصل إنتاج الرصاص سنة1858 حوالي8000 طن و كانت هذه المواد تصدر خام لسد احتياجات الصناعات الفرنسية،أما فيما يخص الصناعات التحويلية فقد اقتصرت على معاصر الزيت و صناعة بعض المرطبات و المواد الغذائية أو البناء و المطاحن وغيرها([2]).

ج-التجارة:

كانت التجارة بيد المعمرين،أما الأهالي فمارسوها عبر الأسواق المحلية،كما أنهم لم يعرفوا عملية التصدير و الإستيراد إلا بنسب أقل و هذا من خلال بيع فائض إنتاجهم إلى الشركات الإحتكارية أو شراء حاجاتهم اليومية من المعمرين الأجانب لذا كانت هذه الأسواق مراقبة([3]).

-كانت التجارة محتكرة من طرف فرنسا سواء الداخلية أو الخارجية خاصة من حيث نقل البضائع فلم تسمح الإدارة الإستعمارية عبر القوانين الصادرة عنها للجزائريين باستخدام وسائل النقل البحري سواء للأشخاص أو السلع إلا على السفن الفرنسية إلى جانب فرض رسوم جمركية باهضة على البضائع المنقولة من وإلى الجزائر([4]).

---

[1]-أسامة صاحب منعم،الأوضاع الإقتصادية العامة للجزائريين في ظل الإدارة الفرنسية1830-1962،و محاولات البحث عن النفط قبل الإستقلال،مجلة بابل للدراسات الإنسانية،مج4،ع3،منشورات مركز بابل للدراسات الإنسانية،بغداد،2014،ص228.

[2]-بشير بلاح،،مرجع سابق،ص160.

[3]-أحمد توفيق المدني،مرجع سابق،ص123.

[4]-عبد المالك التميمي،مرجع سابق،ص ص25-26.

–عملت فرنسا على جعل الجزائر سوقا لمنتجاتها المصنعة و مصدر للتزود بالمواد الأولية و الغذائية، ولتحقيق هذا فرضت رسوم جمركية عالية على السلع الأجنبية للدول الأخرى بالمقابل إعفاء الواردات الفرنسية منها ونقل صادرات الجزائر دون رسوم جمركية([1]).

–كانت التجارة الأهلية ليس لديها بنوك تقرضها كما أنها لا تعتمد على رؤوس أموال قوية،بل كلها ضعيفة فمن النادر من يستطيع جلب البضائع من الخارج كالأقمشة و المواد العطرية و الأواني.... ([2])

–كان الأهالي لا يشاركون في الحراك التجاري إلا بنزر قليل جدا ، فهم يبيعون منتجاتهم المحلية للشركات الإحتكارية التي تزيد عن حاجتمهم(الأصواف،التمر،الحبوب..)ثم يشترون لوازمهم من الأجانب وبالتالي كان استهلاكهم أبر من إنتاجهم و مشاركتهم في التصدير و الإستيراد قليلة جدا([3]).

–السيطرة الفرنسية على التجارة الخارجية خاصة بعد تطور النظام الجمركي وبداية تطبيق القوانين و النظم الفرنسية في ميدان الجمارك على علاقات الجزائر بالخارج و كانت المواد أو السلع التي تخدم الإستعمار كمواد البناء و وسائل الإنتاج الزراعي تعفى من الرسوم الجمركية،أما السلع الأجنبية تخضع خمسي الرسوم إذا كانت آتية من ميناء فرنسي وربع الرسوم إذا كانت آتية من ميناء غير فرنسي، والصادرات الموجهة إلى فرنسا قد أعفيت من رسوم الخروج ولغير فرنسا خاضعة للتعريفة المطبقة في فرنسا([4]).

---

[1]–عبد الرحمن رزاقي،تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين، د.ط، المكتبة الوطنية،الجزائر ،1976،ص11.

[2]–أحمد توفيق المدني،مرجع سابق،ص488.

[3]–أحمد توفيق المدني،هذه هي الجزائر ،مرجع السابق،ص128.

[4]–عبد الرحمن رزاقي،مرجع سابق،ص ص12–13.

–دخول الجزائر في الإقتصاد النقدي الذي كان ناتجا عن الإقتصاد الإستهلاكي الذاتي و أصبح مسيطر من قبل كبار الرأسماليين وليس الفلاح البسيط([1]).

–انهيار النظام العقاري من خلال تهجير القبائل الثائرة و مصادرة أراضيهم خاصة تلك المناطق التي عرفت انتفاضات شعبية ثم تسليط عقوبة المصادرة ضد الأهالي إما بشكل جماعي أو فردي بسبب انتفاضتهم ضد السلطة الإستعمارية([2])،فقد فقد الجزائريون جزءا كبيرا من ممتلكاتهم وأرزاقهم نتيجة عمليات المصادرة التي فرضها عليهم المستعمر ،فبعدما كانوا ملاكا أصبحوا خماسين عند المستعمرين ،أو بطالين يعيشون في ظروف قاسية و فقر مدقع وساءت أحوالهم المعيشية وقد تدهورت حياتهم الصحية نتيجة الجفاف والقحط الذي عم البلاد وانتشار الأوبئة التي افتكت بحياة العديد منهم لاسيما خلال عامي1866–1868.

كما نجحت القوانين العقارية الفرنسية في تقليص أراضي الملكية الجماعية المعروفة باسم العرش من خلال توفير الأراضي اللآزمة للإستيطان وتلبية رغبات المعمرين،وتجريد الفلاحين من أراضي آبائهم و تحويلهم من مالكين للأرض إلى مجرد خماسين أو عمال أجراء لدى الملاك الجدد([3]).

[1]–عدي الهواري،مرجع سابق،ص383.

[2]–عميراوي أحميدة،مرجع سابق،ص26.

[3]–صالح حيمر ،مرجع سابق،ص261.

المبحث الثاني:الآثار الإجتماعية و الثقافية للحركة الإستيطانية:

1-الآثار الإجتماعية:

لقد خلفت الحركة الإستيطانية آثارا وخيمة على المجتمع الجزائري في الميدان الإجتماعي،فقد كانت الحالة الإجتماعية صورة معبرة عن الحالة الإقتصادية هذه الأخيرة التي كان لها تأثير كبير على الأوضاع الإجتماعية للمجتمع الجزائري نتيجة السياسة الإستيطانية الإستعمارية،إذ أضحى المجتمع الجزائري يحتل المركز الأدنى في السلم الإجتماعي وعيشه على هامش الحياة باعتباره شعبا خاضعا للإستعمار مجردا من أراضيه من طرف المستوطنين([1]).
ويمكن أن نجمل تأثيرات الحركة الإستيطانية في الجانب الإجتماعي فيما يلي:

أ-بث عناصر أجنبية دخيلة على المجتمع الجزائري:

لقد تطلب المشروع الإستيطاني قوة بشرية من داخل فرنسا و كامل أوروبا إلى الجزائر ،وإتاحة الفرصة لها للحصول على امتيازات في هذا البلد،فمشروع الإستيطان كان مشروعا أوروبيا أكثر منه فرنسيا حيث قامت على شعار"**ليكن الإحتلال فرنسيا،لكن الإستيطان يجب أن يكون أوروبيا**"([2])،لذلك عمل الإستعمار الفرنسي على تشجيع الهجرة، وأصبح بذلك مشردو وصعاليك أوروبا يتمتعون بحق المواطنة في الجزائر و الهدف من ذلك هو خلق شعب تنصهر فيه جميع هذه العناصر المهاجرة([3])،الأمر الذي تولد عنه مجتمع أجنبي داخل المجتمع المحلي،إذ نجد الفئة الإسبانية من أكبر الفئات الأوروبية عددا التي تمثل ثلثي السكان([4])،

---

[1]-عبد المالك التميمي،مرجع سابق،ص72.

[2]-عدة بن داهة،مرجع سابق،ص34.

[3]-كوثر هاشم،الحياة الإجتماعية في الجزائر من خلال مجلة الشهاب الجزائرية1927-1939،مذكرة ماستر ،تاريخ حديث و معاصر،كلية العلوم الإجتماعية و الإنسانية،قسم العلوم الإنسانية،شعبة التاريخ،جامعة الوادي،2013-2014،ص31.

[4]-عبد الحميد زوزو،محطات في تاريخ الجزائر دراسة تحليلية في الحركة الوطنية وثورة التحرير على ضوء الوثائق ،د ط،ديوان المطبوعات الجامعية،2010،ص310.

والإيطاليين الذين ارتفع عددهم خلال سنة1896إلى35268 مستوطن و37000مستوطن في سنة1911([1])،والسويسريين الذين جاء معظمهم عن طريق شركة سويسرية جنيفية وشركة لاجينيفوز خلال سياسة الإستيطان المنتهجة([2])،إلى جانبهم فئة اليهود الذين زاد عددهم خاصة بعد إقرار تجنسهم وكان أغلبهم من التجار و الحرفيين.

ويصفهم شارل أندري جوليان بأنها:"**جماهير غفيرة من الأوروبيين لا ذمة لهم ولا ضمير،مولعين بحب الدراهم و الدنانير انتشروا كالوباء متكالبين تكالب الجياع على القصاع يبيعون ويشترون خطفا و نهبا وسلبا لا دين لهم إلا الأرباح الباهضة لا يهم كيف أتت ولا من أين أتت**"([3]).

ب-تغيير التركيبة الإجتماعية للمجتمع الجزائري:

فبعدما كان المجتمع الجزائري قبل الإحتلال يرتكز على التنظيم القبلي،عمد الإستعمار إلى هدم هذه البنية من خلال تشتيت القبيلة وتكوينها الإجتماعي الذي كان يفرض نمطا من النظام الإجتماعي يرتبط بهيئات لا معنى لها سوى داخل منهجية المنظومة الجماعية القبلية و منطقها الجماعي،معنى هذا أن القبيلة التي كانت تمثل الإطار الجماعي و السياسي للشعب الجزائري وجدت توازنها ضمن منظومة يجمعها العامل الديني و الأراضي الزراعية المشتركة وليس الروابط البيولوجية و الإجتماعية،كما أنه لا ينبغي أن يفهم من ذلك أن الملكيات الخاصة بهم لم يكن لها وجود،فالإستعمار الإستيطاني هو الذي نفى وجودها و دليل وجودها هي أنها كانت المورد الأساسي للمؤسسات الدينية و الوقفية([4]).

---

[1]-شارل روبير أجرون،مرجع سابق،ص198.

[2]-خشعي نصيرة،النشاط السياسي و الإقتصادي للجالية الأوروبية 1830-1914،مذكرة ماستر،تاريخ معاصر،كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية،قسم التاريخ،جامعة بسكرة،2014-2015،ص62.

[3]-قاصري محمد السعيد،دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر 1962-1980،د ط ،دار الإرشاد للنشر و التوزيع،دت،ص ص328-329.

[4]-عدة بن داهة،مرجع سابق،ص28.

نتج عن هذا التفكيك لوحدة القبيلة ظهور أرستقراطية استعمارية جديدة تتكون من المعمرين الأوروبيين الذين استفادوا من عملية تركيز الملكية العقارية،وتتمتع هذه الفئة بقوة اقتصادية وسياسية هامة،اكتسبتها بفضل الدعم المادي و المعنوي([1]) الذي ظلت تحضى به من جانب الإدارة الإستعمارية .

ج-انتشار الفقر و البطالة:

انتشار البطالة نتيجة تجريد الشعب من أملاكه وثرواته وطرده إلى المناطق الفقيرة النائية،إذ نجد أن العمال الذين كانوا يعملون في الأراضي يتقاضون أجورا غير كافية حتى لسد الضروريات من حاجياتهم وتحولوا إلى خماسين في أراضيهم([2])،أو مزارعين و عمال مناجم الحديد وحتى كناسين للأزقة و مساحين للأحذية وحمالين و منهم الشحاذين([3]).

ويصف لافيجري الحالة المروعة التي كان عليها الجزائريون سنة1867 يقول:"**منذ عدة أشهر و العرب لا يجدون ما يقتاتون به إلا الأعشاب في الحقول أو أوراق الأشجار التي يرعون فيها مثل الحيوان،والآن مع شدة الخريف ضعفت أجسامهم فماتوا جوعا،...و الأفظع في كل ذلك موت الكثير عبر الحقول وتناثرهم كل صباح دون حركة و حياة**"([4]).

---

[1]-عبد السلام فيلالي،هيكلة المجتمع الجزائري المعاصر بين النزعتين الحضرية و الريفية،مجلة التواصل ،ع24،جامعة عنابة،جوان2009،ص152.

[2]-أبو القاسم سعد الله،خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة و التحرير1830-1962،ط1،دار الغرب الإسلامي ،بيروت،لبنان،2007،ص ص76-82.

[3]-أحمد حسين سليمان،نزع الملكية العقارية في الجزائر،مجلة المصادر،ع6،الجزائر،126،2002.

[4]-أندري برنيان وآخرون،الجزائر بين الماضي و الحاضر،تر،اسطمبولي رابح و منصف عاشور،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1984،ص341.

ويرجع سبب هذا البؤس إلى الكوارث التي حلت بالمجتمع،منها المجاعة التي عرفتها الجزائر خلال سنتي1867 و1868والتي فتكت بأكثر من500،000 نسمة،إلى جانب العوامل البشرية([1]).

د-تدني المستوى المعيشي و الصحي:

أصبحت الجزائر مستنقعا للأمراض و الأوساخ و الأوبئة التي جاءت مع الجنود،خاصة بعد تدهور المستوى المعيشي و الحالة الإجتماعية للجزائريين إذ بلغ معدل حياة الجزائريين 50سنة بينما الأوروبيين72سنة و هذا ما يدل على كثرة الوفيات بسبب انتشار الأمراض القاتلة كالسل،أمراض العيون الفتاكة التي خطفت أبصار نحو80ألف من السكان المسلمين كل سنة بالإضافة إلى داء الكوليرا و التيفوس،و ما زاد الطين بلة هو عدم وجود مستشفيات كافية فقد وجد نحو1850 طبيب استقر معظمهم في المدن و القرى الكبرى([2]).

على غرار الحالة الصحية يعاني سكان الريف كذلك من انعدام وسائل الحياة الضرورية،فلا مدارس ولا طرق مواصلات و لا مكاتب للبريد ولا أسلاك للهاتف، ولا مصالح لحفظ الأمن أو فصل الخصومات أو غير ذلك ولا عيون كافية للشرب فضلا عن السقي،و من حسن الحظ أن السكان تدربوا على خدمة أنفسهم و تنظيم أحوالهم ومشاكلهم حسب إمكانياتهم المحدودة([3]). إلى جانب قلة المواد المتاحة للمعيشة ،فقد كان السكان يعانون من نقص في الأطعمة الوقائية الحليب،اللحم،البيض، وأصبح الجزائري يجمع البلوط ويخلطه بكميات مماثلة من الشعير، ونسبة من السكان تأكل الخبازة و بعض النباتات الشوكية و الخضار البرية([4]).

---

[1]-الجيلالي صاري،محفوظ قداش،الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية 1900-1954،تر،عبد القادر بن حراث،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1987،ص196.

[2]-أحمد توفيق المدني،مرجع سابق،ص134.

[3]-يحيى بوعزيز،مرجع سابق،ص59.

[4]-عدي الهواري،مرجع سابق،ص90.

هـ-التناقص السكاني:

بعدما كان عدد السكان بالجزائر يقدر في عام1830 ب3ملايين نسمة،تقلص في عام1876 إلى2900،246 نسمة، ولم يتجاوز عقبة ثلاثة ملايين إلا في عام1886،إذ بلغ 3282200 نسمة،وقد أرجعت الدراسات أسباب انخفاض سكان الجزائر إلى عدة عوامل منها:ماترتب عن سياسة الإحتلال، والكوارث الطبيعية التي حلت بالبلاد خلال الفترة الممتدة ما بين عامي1866و1868، إذ تعرض القطاع الزراعي لعدة آفات مثل القحط و الجراد، مما تسبب في انتشار المجاعة و الأوبئة الفتاكة في أوساط السكان، والتي أودت بحياة عدد منهم، وقد قدر عدد الوفيات جراء هذه الكوارث ب500ألف،علاوة على الجرائم التي ارتكبها جيش الإحتلال([1]).

وقد ساهمت الأوضاع الإقتصادية المتردية و الأوبئة المزمنة و الحروب وسياسة الإبادة الجماعية التي اتبعها المحتلون في انخفاض عدد سكان الجزائر([2])،هذا التناقص في عدد سكان الجزائر الناجم عن الكوارث الطبيعية، وثورة 1871، كان في صالح الإدارة الإستعمارية ، إذ وفرت لها الظروف أراضي إضافية مما جعلها تشجع سياسة الهجرة من جديد([3])، وعرف نمو السكان فترات من التراجع نتيجة الأزمات الإقتصادية لعامي1886 و1896، وظروف الحرب1911-1912، وكانت نسبة سكان المدن على النحو الآتي(1886-9،6% **،1906-7،6% ،1931-10،8%**)([4]) .

---

[1] -Benachenhou,A,Formation du sous développement en Algérie 1830-1962,E,N ,1978,pp87-88.

[2]-عبد الحميد زوزو،نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر 1830-1962،د ط،ديوان المطبوعات الجامعية،2007،ص118.

[3]-أبو القاسم سعد الله،أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر،ج4،دار الغرب الإسلامي،بيروت،لبنان،1990،ص89.

[4] -Ageron,C,R,Les Algériens musulmans et la France1871-1919,2T,paris,éd,Bouchene,2005,p60.

و-تغيير نمط الحياة الريفية

ساهمت الحركة الإستيطانية وقوانينها في إحداث تحول في نمط السكن لدى سكان الريف، وتمثل هذا التحول في بروز ظاهرة تمدن سكان البدو و الرحل، أو بعبارة أخرى ظاهرة الإنتقال من الحياة المتنقلة في الخيام إلى الحياة المستقرة في الأكواخ، و هذه الظاهرة هي نتيجة حتمية لحالة الإفقار التي دفع إليها المجتمع الجزائري،فعملية الإنتقال من الخيمة إلى الكوخ(القربي) هو دليل على تلاشي البنية الإقتصادية التقليدية([1])، كما أن هذا التحول قد أثر بدوره على الحياة الإجتماعية التقليدية لسكان الريف الجزائري، حيث ساهم في ظهور العائلة المصغرة، التي حلت محل العائلة الكبيرة([2])، ولم تعد تجتمع إلا في مناسبات محدودة فضلا عن فقدان المجتمع لواحدة من موروثاته الثقافية، التي كانت تمثلها الخيمة بما تحمله من دلالات اجتماعية ثقافية

ي-ظاهرة الهجرة

إن انتشار البطالة وتدني المستوى المعيشي و الصحي بسبب انخفاض الأجور من جهة وفرض الإستعمار ضرائب باهضة على الجزائريين،جعلهم يفكرون في الهجرة خاصة و أنهم علموا أن الوضع في فرنسا يحتاج إلى يد عاملة و بالخصوص في الصناعة واستثمار المناجم،و من ثم عمد الكثير منهم إلى التزوج بفرنسيات و أنجبوا أطفال فرنسيين([3]).

وعلى الرغم من إجراءات الحراسة المشددة التي فرضتها الإدارة الفرنسية على الجزائريين، فإن ذلك لم يضع حدا لظاهرة الهجرة، إذ استمرت طول فترة الإحتلال وبلغت ذروتها في مطلع القرن العشرين حيث هجر عدد من الأسر من مليانة و سطيف و قسنطينة، وأهمها هجرة سكان تلمسان1911، إلى سوريا و التي قدر عدد أفرادها 1200 شخص،لأسباب

[1]-صالح حيمر،مرجع سابق،ص293.

[2]-بن عيسى محمد المهدي،المجتمع و التنمية في الجزائر،مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية،ع1،ديسمبر،2010،ص5.

[3]-أحمد توفيق المدني،مرجع سابق،ص ص130-134.

سياسية و دينية و أمنية، فإذا كانت الهجرة في ق19م و مطلع القرن20م مقصورة على الدول العربية الإسلامية، فإنها شملت فيما بعد فرنسا و غيرها من الدول الأوروبية([1]).

2-الآثار الثقافية:

لم تقتصر آثار الحركة الإستيطانية الفرنسية في الجزائر على الجانب الإقتصادي و الإجتماعي فحسب،بل تعدتها إلى جانب آخر ونعني بذلك الجانب الثقافي،وتمثلت آثارها فيما يلي:

أ-هدم المدارس

لأن الإستعمار أدرك أهميتها و دورها في إحداث نهضة ثقافية و حضارية، فقد عمل على محاربتها خاصة أنها شكلت عنصرا أساسيا في المقاومة الوطنية و الثقافية ضد الوجود الإستعماري، وعن ذلك يقول أحد القادة الفرنسيين:"**علينا أن نضع العقبات ما أمكننا ذلك أمام المدارس التقليدية هنا، وهكذا ننزع السلاح المعنوي و المادي للأهالي الوطنيين في الجزائر**"([2]).

ب-تقويض اللغة العربية

نظرا لكونها وعاء الثقافة فقد استهدفت ،لأن القضاء عليها يعتبر دمارا للشخصية الجزائرية، لذلك أبعدت عن الإدارة و خلفتها الفرنسية، ولم يبق العمل جاريا إلا بمحاكم الأحوال الشخصية الإسلامية،وفي مناطق الجنوب،و أصبحت مع ثقافتها غريبتين وانفردت الفرنسية وثقافتها حتى خشي على اللهجة العامية([3])، ولغاية1930 كان قد تم القضاء على معظم

[1]-عميراوي أحميدة و آخرون،مرجع سابق،ص ص50-52.

[2]-عبد المالك خلف التميمي،مرجع سابق،ص78.

[3]-أبو العباس أحمد الهاشمي،بعد غربة اللغة العربية أصبحنا نخشى على اللغة الدارجة،البصائر،السنة الأولى،ع21،08فيفري1936،ص1.

المراكز الثقافية العربية من مدارس و جوامع و زوايا فحول بعضها إلى معاهد ثقافية فرنسية، وبعضها سلم للهيئات التبشيرية من أتباع لافيجري

ج-محاربة التعليم العربي وإحلال التعليم الفرنسي محله

كان الهدف من محاربة التعليم العربي هو إفساد العقول و جعلها متخلفة و منعها من مواكبة التاريخ و تحويل الجزائريين إلى يد عاملة مؤهلة لمزارع الفلاحين الأوروبيين، وقد لعب الإستعمار دورا كبيرا في نشر الجهل و الأمية لإنشاء جيل مشبع بالثقافة الغربية و اللغة الفرنسية،وإفراغ مناهج التعليم من محتواها الحضاري و الثقافي لأن تعليمهم يعتبر خطرا على مصالح المعمرين([1])،وعن تدهور التعليم يقول المؤرخ ألكسي طوكفيل:"**كانت مدنيتهم ضعيفة و ناقصة ،كانت لديهم أملاك محبسة ينفق ربعها على التعليم و على المشاريع الخيرية،فصادرناها و أممناها و حولنا وجهتها، فأنقصنا من المشاريع الخيرية، وتركنا معاهد التعليم تتساقط وكذلك الزوايا، فكانت النتيجة أن بصيص النور الذي كان حولنا أعقبه الظلام...فصيرنا جماعة المسلمين أفقر و أتعس من حالتهم التي كانوا عليها قبل الإحتلال**"([2]).

هذا ولأجل القضاء على التعليم العربي أولى المحتلون عناية خاصة بالمدرسة،لكونها تعد الوسيلة الناجعة التي يمكن من خلالها تحقيق الغزو المعنوي للجزائريين، وإدماجهم في المجتمع الفرنسي، فكانت المدرسة بالنسبة لهم هي ذلك الجسر الذي يربط بين الشعبين، ولهذا الغرض شرعت الإدارة الفرنسية في تسيير المدارس للجزائريين، وقد بلغ عدد المدارس الفرنسية العربية الإبتدائية في عام1870 ،36مدرسة وبلغ عدد التلاميذ المسجلين 1300 تلميذ مسلم،علاوة على ثانويتين وثلاث مدارس عليا، إلا أن الجمهوريين الفرنسيين المقيمين بالجزائر قد أغلقوا تلك المؤسسات التعليمية وتركوا المدارس العليا تستأنف عملها،ولم يبق في

[1]-شارل روبير أجرون،مرجع سابق،ص126.

[2]-بشير بلاح،مرجع سابق،ص151.

عام1882 إلا 16 مدرسة ابتدائية مفتوحة و حاوتل جول فيري منذ عام1880 تسيير شبكة من15 مدرسة حكومية ، إلا أن المعارضة وقفت في وجه المشروع، وعلى الرغم من إقدام فرنسا على بناء المدارس إلا أن عدد التلاميذ الجزائريين بقي ضعيفا([1]).

د-محاربة الدين

من خلال ضرب الأوقاف محاربة الإسلام إذ باشرت فرنسا في نشر المسيحية واستولت على الأملاك الوقفية باعتبارها الممول الرئيسي للمساجد و التعليم الديني و الزوايا، وتم تجنيد عدد كبير من القساوسة و المشردين واشتهر منهم الكاردينال لافيجري ولكنه تم رفضه رفضا صارما من طرف الجزائريين لنشره المسيحية([2]).

فضلا عن هذا فإن المجتمع العربي الدخيل أثر تأثيرا سلبيا على المسلم الجزائري لأنه أدخل عادات سيئة منافية للشريعة و الأخلاق و المبادئ الإسلامية، وانتشرت مساوئ متعددة منها شرب الخمر وكل المحرمات التي نهى الدين الإسلامي عنها وقد قاموا بتهديم المساجد و الزوايا و الكتاتيب، يقول أحد النواب في البرلمان الفرنسي:"**استحوذنا على60 مسجدا واستعملناها لحركة الجيش الفرنسي فهذا بعاصمة الجزائر و تحويل البعض إلى كنائس كجامع القصبة،أصبح كنيسة الصليب المقدس و جامع كتشاوة كاتدرائية و أخرى حولت إلى مخازن للحبوب** "([3]).

[1] -Ageron,op cit,p p67-68.

[2] -سلماني عبد القادر،الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة1832-1847،د ط،دار قرطبة للنشر و التوزيع،الجزائر،2013،ص148.

[3] -بوضرساية بوعزة،مرجع سابق،ص197.

المبحث الثالث: موقف الأهالي الجزائريين من الحركة الإستيطانية

كان للأهالي الجزائريين أصحاب الأرض مواقف إزاء الحركة الأستيطانية الفرنسية، مواقف و إن غدت أحيانا متمتمة إلا أن ما تعرض له الجزائريون طيلة سنوات الإحتلال من قوانين زجرية تعسفية وممارسات قهرية أوضحت النوايا الخفية للإستيطان الفرنسي بالجزائر ،وانطلاقا من وحي التجارب التي عاشها الجزائري تحت طائلة و جبروت الحركة الإستيطانية كانت مواقفه من هذه الأخيرة متمثلة فيما يلي:

1/رفض القوانين الإستيطانية التعسفية:

كان في مقدمة هذه القوانين و السياسات سياسة مصادرة الأراضي ، وقانون الأهاليو غيرها من القوانين الإستثنائية ، الأمر الذي أفضى إلى قيام بعض الجزائريين بعمليات عنف الأمر الذي كانت تسميه الإدارة الفرنسية بالإجرام ضد المصالح الفرنسية في شكل أعمال شغب ضد الأوروبيين و ممتلكاتهم، وهذه الحركة عمت كل أرياف العمالات قسنطينة،الجزائر و وهران و مناطق الجنوبومست الأشخاص و الممتلكات على السواء([1]).

2/التوجه للعمل المسلح لوقف الحركة الإستيطانية:

وتمثل ذلك في مختلف التمردات و الثورات الشعبية من أهمها ثورة أولاد سيدي الشيخ التي كان سببها هو إرهاق كاهل السكان بالضرائب و مصادرة أملاكهم العقارية و الحيوانية و منحها للمعمرين الذين استقروا بالجنوب الوهراني([2])،وكانت هذه الثورة متواصلة ولكن على

[1]–كريم ولد النبية،سياسة الإخضاع و قوانين الأنديجينا من خلال أرشيف الإدارة الإستعمارية في الجزائر،مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الإجتماعية،ع02،جامعة الوادي،ديسمبر 2011،ص11.

[2]–عبد الله مقلاتي،المشروع الفرنسي الصليبي الإحتلالي للجزائر و ردود الفعل الوطنية(1830–1962)،د ط،الجزائر،د ت،ص92.

درجات من القوة و الضعف و السعة و الضيق في الميدان و كانت من أجل المحافظة على امتيازاتهم في الأرض كذلك من أجل الإحتفاظ بحقوقهم

إلى جانبها نذكر أيضا قيام ثورة المقراني1871م التي كانت هي الأخرى نتيجة القوانين التعسفية الإستيطانية التي فرضتها الإدارة الفرنسية من بينها صدور قرار "كريميو" الذي يقضي بتجنيس يهود الجزائر، وفي ذلك إذلال للمسلمين، وسياسة الإدارة الفرنسية في إثارة التفرقة وذلك من خلال حجز أراضي عائلة المقراني و مصادرتها و هذا ما جسد سياسة فرق تسد بين عائلة المقراني وأبناء عمومته()[1].

فهذه الثورة وغيرها من الثورات كانت مشدودة باعتبارات دينية وعرفية متصلة بأصالة المجتمع الجزائري الرافض للإستعمار ،رغم إدراك الجزائريين لقوة الإستعمار العسكرية،إلا أن ثورتهم كانت أقوى و محركهم كان نابع من ضرورة التخلص منه ورفضه مهما كانت الصعاب()[2].

3/تشكيل العرائض و الوفود:

تمثلت أولى العرائض في اصطدام ثقافي بين الجنرال بيجو وأعيان البلاد فقد قاوموا قرار مصادرة الأوقاف الذي أصدره بيجو في23مارس1884 وقد اعتمد هذا الرد المتمثل في شكل عريضة على ركيزتين أساسيتين الأولى:أن القرار كان ضد مبادئ الدين الإسلامي الذي يجعل حرمة خاصة للوقف، والثانية: أن القرار كان يشكل انتهاكا لمعاهدة الإستسلام

[1]–المرجع نفسه،ص81.

[2]–جيلالي بولوفة عبد القادر،أهمية و مكانة ثورة المقراني و الحداد في مسيرة النضال الوطني الجزائري ضد الإستعمار الفرنسي،قسم التاريخ،جامعة تلمسان،الجزائر،ص7.

5جويلية1830،التي التزم بها الفرنسيون بعدم المس بمقدسات الدين الإسلامي، ولا شك أن القرار كان يمس أيضا باستقلال العلماء ورجال الدين وحرية آرائهم([1]).

وقد عرفت فترة القرن العشرين ، وبالأخص فترة الحربين فتورا في تقديم العرائض مقارنة بالقرن التاسع عشر،حيث سجلت العرائض جماعة،و فرادى ، و مرد هذا الفتور هو التسلط الذي مارسته إدارة الإحتلال على الأهالي، وخاصة بعد تقسيم العروش إلى دواوير،و الذي سهل مهمة المراقبة، مما زاد من تنامي قوة المستوطنين الذين تحكموا في مصادر رزق الأهالي واقتصادهم الذي عرف تدهورا لا يوصف، فقد رفعت الشكاوي للإدارة ليوضحوا لها مآل هذه السياسة قائلا:"**و معيشتنا في تلك البلدة و نحن في دارنا نحو أربعين إنسان**".

كما أضهرت العرائض تعنت حراس الفحوص،خاصة إن كانوا من الأهالي الذين استأثروا بمناصبهم، لتحقيق مصالحهم الضيقة، مثال ذلك شكوى السيد عريفي محند أمزيان ضد حارس فحص أغبالو الذي لم يرفع ضرائب الشاكي المقدمة للإدارة([2]).

4/بدايات تشكيل العمل السياسي للوقوف في وجه الحركة الإستيطانية الفرنسية:

هذا العمل الذي ظهر في بداية الأمر كتيارات سياسية (و إن كانت لم تتطور إلى أحزاب) من طرف جزائريين غير محترفين للسياسة ولكنهم كانوا يمثلون الصفوة أو النخبة الأولى التي كانت على دراية بخبايا السياسة الفرنسية، ونذكر من بين أعضاء هذه النخبة حمدان بن عثمان خوجة و أحمد بوضربة،وغيرهما الذين كانوا من ألمع العناصر الوطنية التي لعبت دورا هاما في تطور القضية الجزائرية خلال بداية الإحتلال الفرنسي([3]).

---

[1]–أبو القاسم سعد الله،أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر،ج2،دار البصائر،الجزائر،2007،ص ص12–13.

[2]–يسمينة سعودي،العرائض المشدالية ضد السياسة العقارية الفرنسية خلال القرنين التاسع عشر و العشرين،كلية العلوم الإنسانية،قسم التاريخ،جامعة الجزائر2،د ع، د ت،ص22.

[3]–عميراوي حميدة،جوانب من السياسة الفرنسية و ردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري(بداية الإحتلال)،د ط،دار البعثة للنشر و التوزيع،1984،قسنطينة،الجزائر،ص ص61–62.

5/ الهجرة:

لم تكن الإنتفاضات و العرائض هي فقط المعبرة عن موقف الجزائريين من الحركة الإستيطانية الفرنسية ، بل كانت الهجرة هي إحدى الطرق التي عبرت عن مواقفهم إزاء الإستيطان و سياساته الجائرة، ومن الأسباب التي دفعت الجزائريين للهجرة نذكر:

-الإرهاب و القمع الذي واجهه الجزائريون مباشرة حيث قامت الإدارة الفرنسية بشن حملات عسكرية أخذت شكل حرب انتقامية شملت كل المناطق،وقامت الحكومات الفرنسية بسن قوانين استيطانية لتمكن المستوطن الفرنسي و الأوروبي من الإستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة و ما تلا عن هذه السياسة من أساليب قمعية([1]) ،فأحس الجزائريون بفقدان السيادة و عدم وجود سياسة تجمع الجزائريين مما دفعهم بالهجرة بحثا عن مكان آمن يسمح لهم بالإستقرار و الحفاظ على كيانهم و مميزاتهم،وهذا يعني أن أهم دافع للهجرة هو تردي الأوضاع المعيشية للمجتمع الجزائري بسبب سياسة الحجز و المصادرة.

-الضرائب التي أثقلت كاهل المجتمع الجزائري الذي يعيش في حالة يرثى لها ،فالأرض كانت تعود بالنفع على الجزائريين، والتي صودرت من طرف فرنسا([2]) .

[1]-صالح لميش،الدعم السوري للثورة التحريرية(1954-1962)، د ط،دار بهاء الدين،الجزائر،2013،ص60.

[2]-صباح نوري هادي،حنان طلال جاسم،تنظيمات العمال و الطلبة المهاجرين الجزائريين و دورهم في المقاومة الجزائرية ضد الإستعمار الفرنسي1924-1962،مجلة ديالي،ع2011،52،ص2.

الخـــاتمة

خاتمة.

ختاما بالموضوع فقد استخلصنا من بحثنا المتواضع العديد من الإستنتاجات الهامة، المتعلقة بالحركة الإستيطانية الفرنسية في الجزائر و المتمثلة فيما يلي:

– الحركة الإستيطانية الفرنسية في الجزائر قد بدأت مع البدايات الأولى للإحتلال لتتسع و تتشعب فيما بعد، وفترة 1870 –1900 ما هي إلا فترة لاحقة ، فقد سبقتها حركة إستيطانية تمثلت في الإستيطان العسكري الفرنسي

– الحركة الإستيطانية الفرنسية في الجزائر كانت بمثابة هجرات متتالية و مستمرة لعديد العناصر البشرية التي فتحت لها فرنسا أبواب الإستيطان في الجزائر.

– الحركة الإستيطانية في الجزائر قد بنت سياستها على أبعاد شملت الأرض و الإنسان معا، كما استهدفت عناصر الهوية و الشخصية الوطنية و في مقدمتها اللغة و الدين،كما كانت هذه الحركة تهدف من ورائها فرنسا إلى استيطان طويل المدى بالجزائر لتحقيق أطماعه و غاياته ، فنجاح الحركة الإستيطانية هو نجاح للنظام الإستعماري الذي كان على علم أنه لن يصل إلى مراده دون دراسة شاملة لتركيبة المجتمع الجزائري

– يتضح لنا أن تحقيق الحركة الإستيطانية في الجزائر تطلب اللجوء لعديد الأساليب من بينها التشريعات القانونية التي كانت تنظم العملية الإستيطانية و تدعمها، من خلال قيام فرنسا بسن قوانين تتماشى و المستوطنين و تضمن لهم حقوقهم و مصالح فرنسا .

– نجم عن الحركة الإستيطانية العديد من التبعات التي مست مختلف الجوانب خاصة الإقتصادية أين ألحقت عظيم الضرر بالإقتصاد الجزائري من خلال تفكيك البنية الإقتصادية للمجتمع، فضلا عن تبعاتها الإجتماعية من تفكيك للمجتمع و إدخال عناصر أجنبية فيه إلى جانب إذابة المجتمع في الكيان الفرنسي ، كما انجر عنها تبعات ثقافية تمثلت أساسا في تقويض مكانة اللغة العربية و الدين الإسلامي، وتكريس اللغة الفرنسية كلغة رسمية بدل العربية

– عبر الجزائريون عن رفضهم للحركة الإستيطانية الفرنسية من خلال رفضهم و احتجاجهم

خاتمة.

على مختلف القوانين الإستيطانية التعسفية التي سنتها، فضلا عن الشكاوي و العرائض التي تقدموا بها للإدارة الإستعمارية و التي عبرت عن حالة من الإستياء و الغضب جراء ما آلت إليه حالتهم بفعل هذا الإستبداد الممارسة عليهم

من جهتها لم يكن الطابع السلمي هو المعبر عن موقف الجزائريين، بل عمدوا إلى إثارة الثورات و الإنتفاضات في عديد المناطق منها ثورة المقراني1871، كما عمد الكثير من الجزائريين إلى باب الهجرة لأجل التخلص من الإضطهاد و القهر الذي سلط عليهم من قبل المستعمر و الكولون معا

قائمة الملاحق

الملحق رقم: (01) نموذج لمخطط توسيع مركز إستيطاني فرنسي([1])

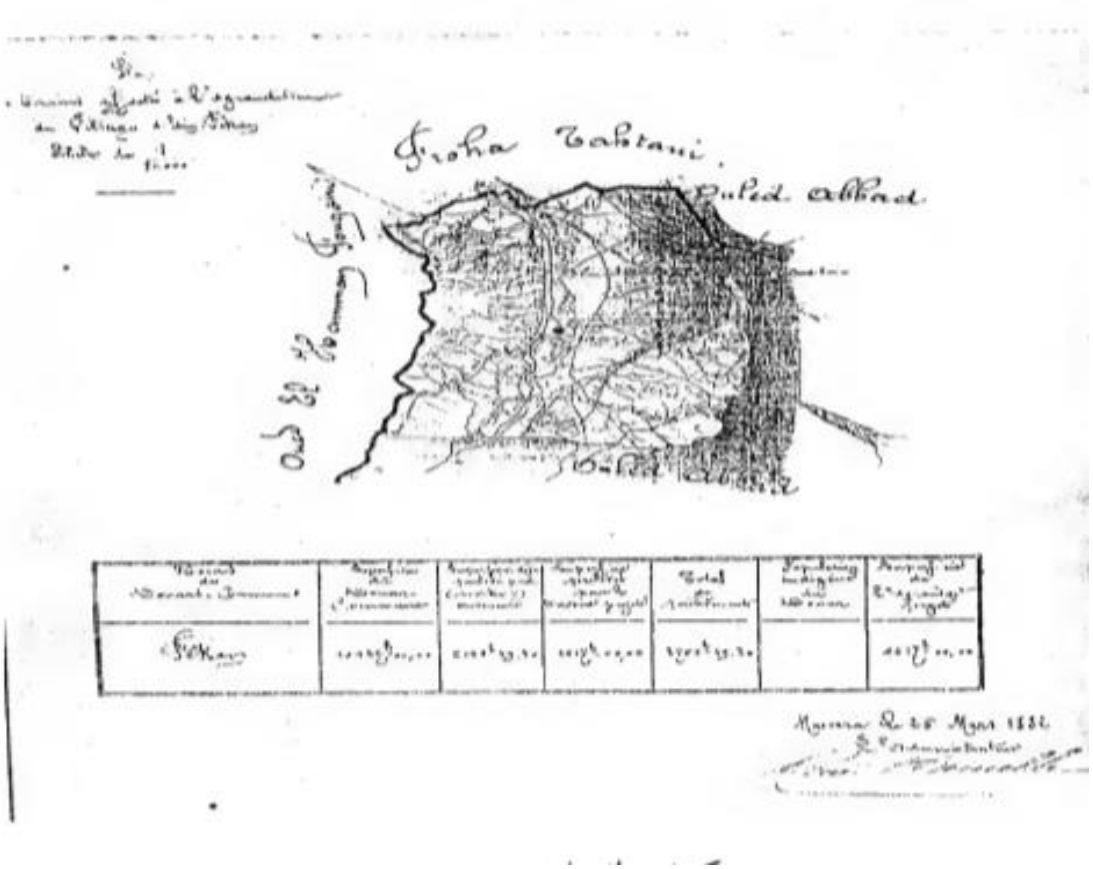

[1]– عدة بن داهة، الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض....، المرجع السابق،ص513.

الملحق رقم:(02) مرسوم9فيفري1875 المحدد للمخالفات الخاصة بالأهالي([1])

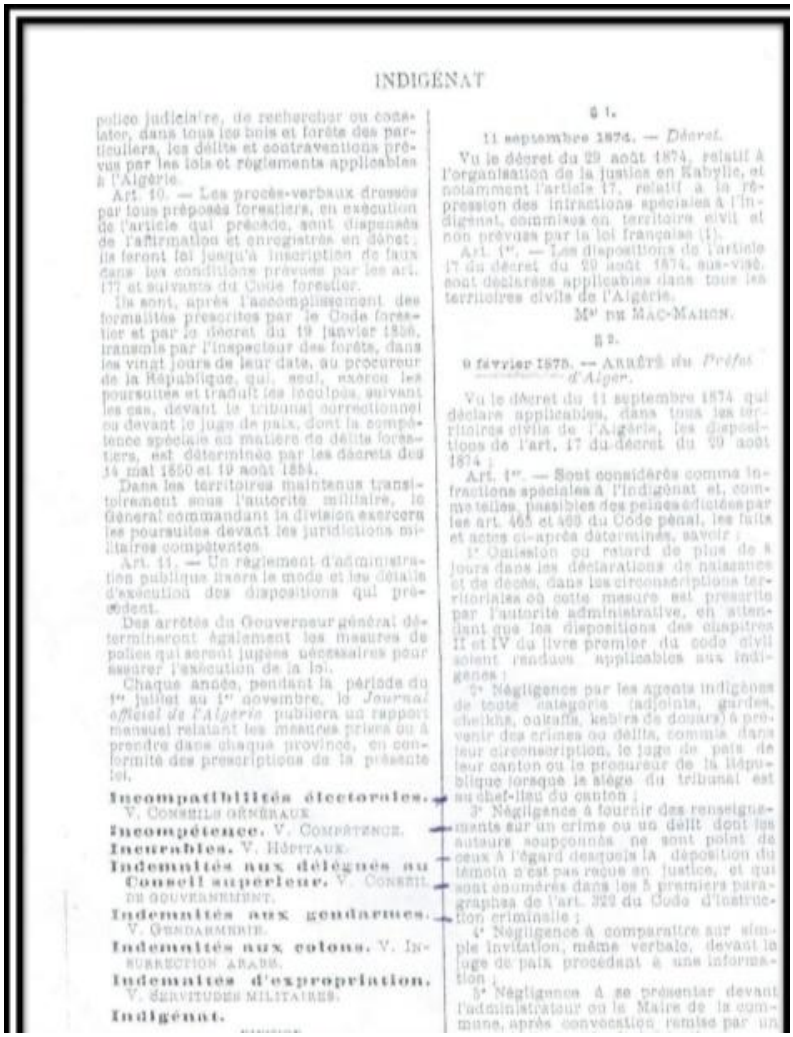

INDIGÉNAT

police judiciaire, de rechercher ou constater, dans tous les bois et forêts des particuliers, les délits et contraventions prévus par les lois et règlements applicables à l'Algérie.

Art. 10. — Les procès-verbaux dressés par tous préposés forestiers, en exécution de l'article qui précède, sont dispensés de l'affirmation et enregistrés en débet; ils feront foi jusqu'à inscription de faux dans les conditions prévues par les art. 177 et suivants du Code forestier.

Ils sont, après l'accomplissement des formalités prescrites par le Code forestier et par le décret du 19 janvier 1856, transmis par l'inspecteur des forêts, dans les vingt jours de leur date, au procureur de la République, qui, seul, exerce les poursuites et traduit les inculpés, suivant les cas, devant le tribunal correctionnel ou devant le juge de paix, dont la compétence spéciale en matière de délits forestiers, est déterminée par les décrets des 14 mai 1850 et 19 août 1854.

Dans les territoires maintenus transitoirement sous l'autorité militaire, le Général commandant la division exercera les poursuites devant les juridictions militaires compétentes.

Art. 11. — Un règlement d'administration publique fixera le mode et les détails d'exécution des dispositions qui précèdent.

Des arrêtés du Gouverneur général détermineront également les mesures de police qui seront jugées nécessaires pour assurer l'exécution de la loi.

Chaque année, pendant la période du 1er juillet au 1er novembre, le *Journal officiel de l'Algérie* publiera un rapport mensuel relatant les mesures prises ou à prendre dans chaque province, en conformité des prescriptions de la présente loi.

Incompatibilités électorales. V. Conseils généraux.

Incompétence. V. Compétence.

Incurables. V. Hôpitaux.

Indemnités aux délégués au Conseil supérieur. V. Conseil du gouvernement.

Indemnités aux gendarmes. V. Gendarmerie.

Indemnités aux colons. V. Insurrection arabe.

Indemnités d'expropriation. V. Servitudes militaires.

Indigénat.

§ 1.

11 septembre 1874. — *Décret.*

Vu le décret du 29 août 1874, relatif à l'organisation de la justice en Kabylie, et notamment l'article 17, relatif à la répression des infractions spéciales à l'indigénat, commises en territoire civil et non prévues par la loi française (1);

Art. 1er. — Les dispositions de l'article 17 du décret du 29 août 1874, sus-visé, sont déclarées applicables dans tous les territoires civils de l'Algérie.

Mal de Mac-Mahon.

§ 2.

9 février 1875. — Arrêté du *Préfet d'Alger.*

Vu le décret du 11 septembre 1874 qui déclare applicables, dans tous les territoires civils de l'Algérie, les dispositions de l'art. 17 du décret du 29 août 1874 ;

Art. 1er. — Sont considérés comme infractions spéciales à l'indigénat et, comme telles, passibles des peines édictées par les art. 465 et 466 du Code pénal, les faits et actes ci-après déterminés, savoir :

1° Omission ou retard de plus de 8 jours dans les déclarations de naissances et de décès, dans les circonscriptions territoriales où cette mesure est prescrite par l'autorité administrative, en attendant que les dispositions des chapitres II et IV du livre premier du code civil soient rendues applicables aux indigènes ;

2° Négligence par les agents indigènes de toute catégorie (adjoints, gardes, cheikhs, caïdats, kebirs de douars) à prévenir des crimes ou délits, commis dans leur circonscription, le juge de paix de leur canton ou le procureur de la République lorsque le siége du tribunal est au chef-lieu du canton ;

3° Négligence à fournir des renseignements sur un crime ou un délit dont les auteurs soupçonnés ne sont point de ceux à l'égard desquels la déposition du témoin n'est pas reçue en justice, et qui sont énumérés dans les 5 premiers paragraphes de l'art. 322 du Code d'instruction criminelle ;

4° Négligence à comparaître sur simple invitation, même verbale, devant le juge de paix procédant à une information ;

5° Négligence à se présenter devant l'administrateur ou le Maire de la commune, après convocation remise par un

[1] –Estoublon ,etlefebune,Cod L'Algérie annoté(1830–1890),Jourdan ,éditeur,Alger,1896,p322.

الملحق رقم:(03) قانون 28جوان 1881 و السلطات المخول لها تطبيق قانون الأهالي([1]).

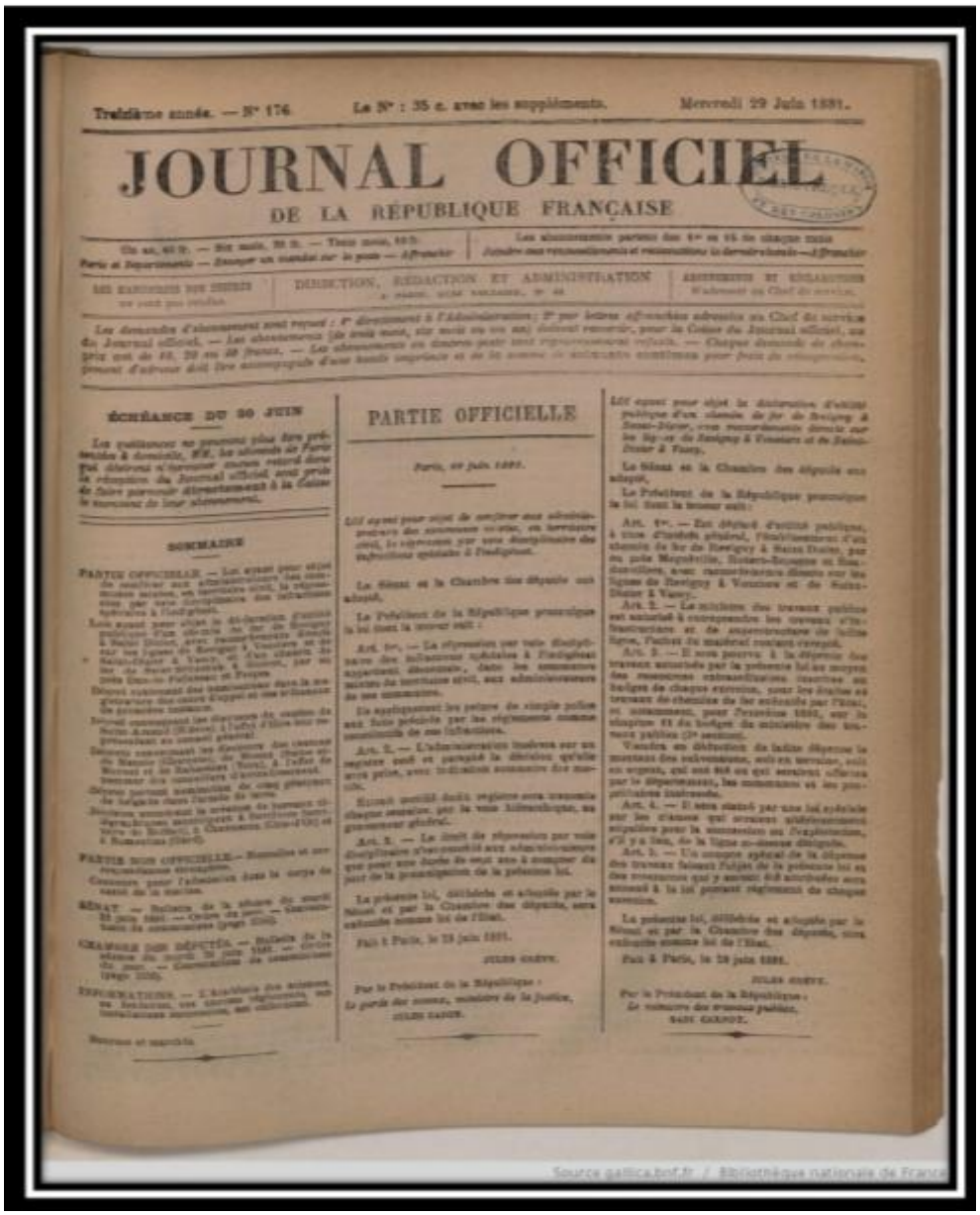

Treizième année. — N° 176. Le N° : 35 c. avec les suppléments. Mercredi 29 Juin 1881.

JOURNAL OFFICIEL

DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

DIRECTION, RÉDACTION ET ADMINISTRATION

ÉCHÉANCE DU 30 JUIN

SOMMAIRE

PARTIE OFFICIELLE

Paris, 28 juin 1881.

Le Sénat et la Chambre des députés ont adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Art. 1er. — La répression par voie disciplinaire des infractions spéciales à l'indigène n'exclut pas, dans les mêmes cas, l'application de la peine prononcée par la juridiction de droit commun.

Art. 2. — L'administration indigène est en outre prise, avec la même sanction, des mesures nécessaires pour assurer l'exécution des arrêtés pris par le gouverneur général.

Art. 3. — Le droit de répression par voie disciplinaire n'est conféré aux administrateurs que pour une durée de cinq ans à compter du jour de la promulgation de la présente loi.

La présente loi, délibérée et adoptée par le Sénat et par la Chambre des députés, sera exécutée comme loi de l'Etat.

Fait à Paris, le 28 juin 1881.

JULES GRÉVY.

Par le Président de la République :
Le garde des sceaux, ministre de la justice,
JULES CAZOT.

Loi ayant pour objet la déclaration d'utilité publique d'un chemin de fer de Savigny à Saint-Dizier, avec raccordements directs sur les lignes de Savigny à Vendeuvre et de Saint-Dizier à Vassy.

Le Sénat et la Chambre des députés ont adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Art. 1er. — Est déclaré d'utilité publique, à titre d'intérêt général, l'établissement d'un chemin de fer de Savigny à Saint-Dizier, par ou près Maconcelle, Saint-Eusèbe et Soudeilles, avec raccordements directs sur les lignes de Savigny à Vendeuvre et de Saint-Dizier à Vassy.

Art. 2. — Le ministre des travaux publics est autorisé à entreprendre les travaux d'infrastructure et de superstructure de ladite ligne, l'achat du matériel roulant excepté.

Art. 3. — Il sera pourvu à la dépense des travaux autorisés par la présente loi au moyen des ressources extraordinaires inscrites au budget de chaque exercice, pour les études et travaux de chemins de fer exécutés par l'Etat, et notamment, pour l'exercice 1881, sur le chapitre 11 du budget du ministère des travaux publics (3e section).

Art. 4. — Il sera statué par une loi spéciale sur les clauses qui seraient ultérieurement stipulées pour la concession ou l'exploitation, s'il y a lieu, de la ligne ci-dessus désignée.

Art. 5. — Un compte spécial de la dépense des travaux faisant l'objet de la présente loi et des ressources qui y seront affectées sera annexé à la loi portant règlement de chaque exercice.

La présente loi, délibérée et adoptée par le Sénat et par la Chambre des députés, sera exécutée comme loi de l'Etat.

Fait à Paris, le 28 juin 1881.

JULES GRÉVY.

Par le Président de la République :
Le ministre des travaux publics,
SAUL CHANOT.

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

[1] –Journal officiel de la république Françaises,N176,29 juin1881,p353 ,source gallica .benf .fr/Bibliothèque nationale de France.

الملحق رقم:(04) جرد مفصل للعقوبات المصلطة على الأهالي بمقتضى قانون الأنديجينا(1882-1907)([1])

السنة	حد السكان	حدد	المتوسط الألف	قيمة الغرامة	المتوسط	حد ايام السجن	المتوسط
1882	1901233	26081	14	208436	109	70,380	31
1883	1090101	30037	16	212023	112	82,402	44,3
1884	1841921	27418	1407	178700	96	74,327	40
1885	1923022	25366	13,3	169541	88	68,411	35
1886	2173057	23312	11,4	171758	78	62,414	28
1887	2165519	27335	11,8	180177	82	75,548	34
1888	2165519	27937	10,5	177814	88	66,617	30
1889	2165519	23592	10,89	139765	64	67,512	31
1890	2165519	12121	5,2	73462	33	37,7704	17
1891_1890	2323549	18630	8	112383	48	48204	-
1892-1891	2323549	16992	7,31	89389	38	48343	20
1893-1892	2323549	18723	8,42	94080	40	53915	23
1894-1893	2324184	24030	10,33	102336	44	70,288	30
1895-1894	2324184	23494	10,11	96631	41	76,927	33
1896-1895	2324184	20097	8,64	92669	39	62,190	26
1897-1896	2428940	21787	8,96	93181	37	68,828	28
1898_1897	2425940	21497	8,80	82794	34	65,749	27
1899_1898	2425940	23366	9,63	113790	46	63,010	26
1900_1899	2425940	23811	9,81	114525	47	68,479	28,2
1901_1900	2425940	23086	9,51	108394	44,6	68,668	28,3
1902_1901	2600613	24680	9,48	127454	82,6	76,180	29,3
1903_1902	2600613	24187	9,28	143378	84,03	68,409	26,24
1904_1903	2609613	22407	8,58	124371	47,68	63,389	23,03
1905_1904	2609613	21953	8,41	112573	43,37	63,959	24,5
1906_1905	2599537	22319	8,59	111980	43,22	72,089	27,09
1907_1906	2878763	28200	9,79	162032	56,28	93,370	32,43

[1]- العربي ولد خليفة، المحنة الكبرى،المرجع السابق،ص207.

الملحق رقم:(05) إعلانان فرنسيان خاصان بالإستيطان في الجزائر([1])

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE.

COLONISATION
DE L'ALGÉRIE.

AVIS AUX OUVRIERS.

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE.

MINISTÈRE DE LA GUERRE

COLONISATION
DE L'ALGÉRIE.

AVIS AU PUBLIC.

[1]– المرجع نفسه،ص143.

الملحق رقم:(06) نموذج لسند ملكية خلال الإحتلال الفرنسي([1])

ALGERIE.

Département d'Alger.

COLONISATION.

N° 3340

EMPIRE FRANÇAIS

TITRE DE CONCESSION.

Titre de Concession.

[1]– عدة بن داهة، الإستيطان و الصراع.....، المرجع السابق،ج2،ص512.

الملحق رقم:(07) جدول يوضح تطور زراعة الكروم1875([1])

السنة	المساحة	الاستنتاج
1875م	16 الف هكتار	200 مليون
1888م	103 الف هكتار	2.8 مليون
1914م	180 الف هكتار	6.2 مليون

[1]– عمراوي أحميدة و آخرون، أثار السياسة الإستعمارية الإستيطانية....،مرجع سابق،ص60.

الملحق رقم:(08) دار للكولون الفرنسي بالجزائر([1])

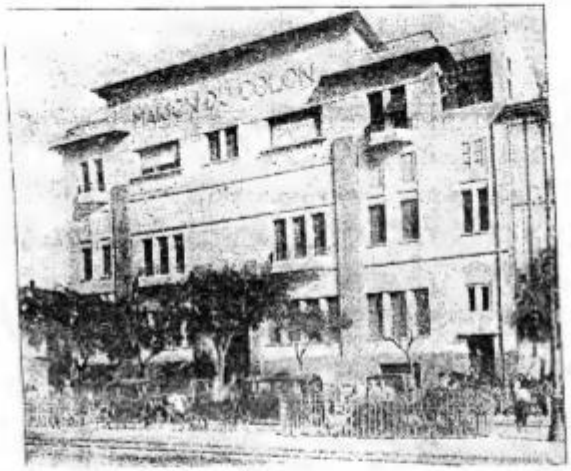

[1]– عدة بن داهة، المرجع السابق،ج2،ص52.

الملحق رقم:(09) رسالة شكوى من أحد المواطنين للمطالبة بتعويض عن أراضيه المغتصبة([1])

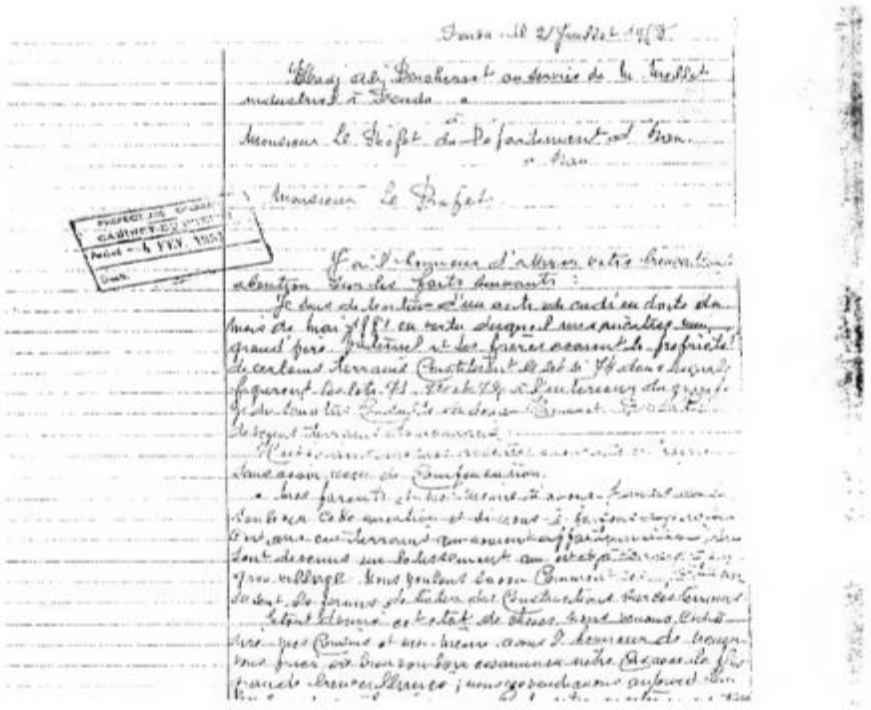

[1]– عدة بن داهة، المرجع نفسه،ص532.

الملحق رقم:(10) شكوى السكان من مصادرة أراضيهم([1])

شكوى السكان من مصادرة أراضيهم

في 25 مارس سنة 1900

الحمد لله وحده

هاته ديارة.

اجتمعنا تحت رئاسة شيخنا الوشن بن زكري بن المسعود، نحن أعضاء جماعة دوار واد مريال اجتمعنا يوم 25 من شهر مارس سنة 1900 على حساب أمر سيدي الحاكم بلاد أورلس لينظروا في قضية البلاد التي هي في واد مريال وهي عينت من الدولة فلاج سيدي معنصر الذي سيكون حدنة سيدي الحاكم أورلس يطلب منا أن نسلموا إلى الفلاج المذكور عدد 1350 أقطر و 45 آر. بعد تأملنا في الأمر الذي عرض لنا سيدي الحاكم وجدنا فيه ظرارنا كثيرا لأن في دوارنا لم تكن فيه أراضي الحرث كثيرا، وعند النفوس من سكان الدوار أكثير في التراب الذي عندنا والنصف من البلاد دوار مريال تمسكوا بها حكام الغيب، ونصف الباقي تريد الدولة تنزعوه للفلاح ولا يبقي لنا شاي، ولكين نحن طاعيين إلى الدولة وحكامها، وحيث الدولة لها رغبة في الفلاج المذكور أننا سلمنا وأعطيناه عددا 1350. هكتارات و 45 آر للفلاج الذي سيحدث في سيدي معنصر بشرط نطلب من سيدي الوالي العام أن يعطي لنا العواض ألا في فيظ أطلودي وهي بلاد الدمين الكائنة في داي مريال، يعطي لنا عدة أراضي المعدة للحرث التي في الغيب الجبل دوارنا التي كانت أولا زمان [illegible] وزرعت ودخلوها في رسم غابت بوغزالت، نريد نخذوها العواض [illegible] بلاد الدمين الذي في فم الطوب. نطلب من الدولة أن تنظر إلينا [illegible] ولا تتركنا هاملين، والسلام من الجماعة الحاضرين للديارة وهم :

[1]– عمراوي أحميدة، المرجع السابق، ص59.

الملحق رقم:(11) الدعاية الفرنسية للإستيطان بالجزائر([1])

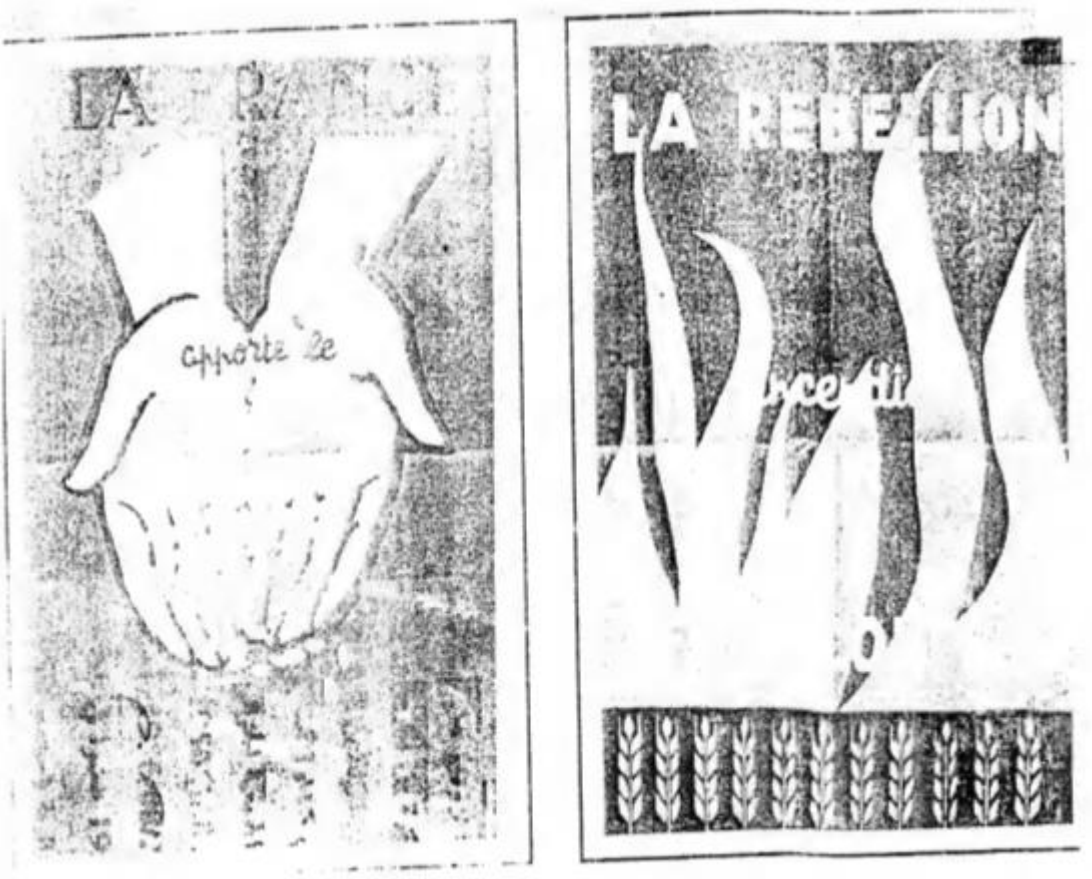

[1]– عدة بن داهة، المرجع السابق،ج2،ص539.

الملحق رقم:(12) ابنة مستوطن في أرضه بالجزائر([1])

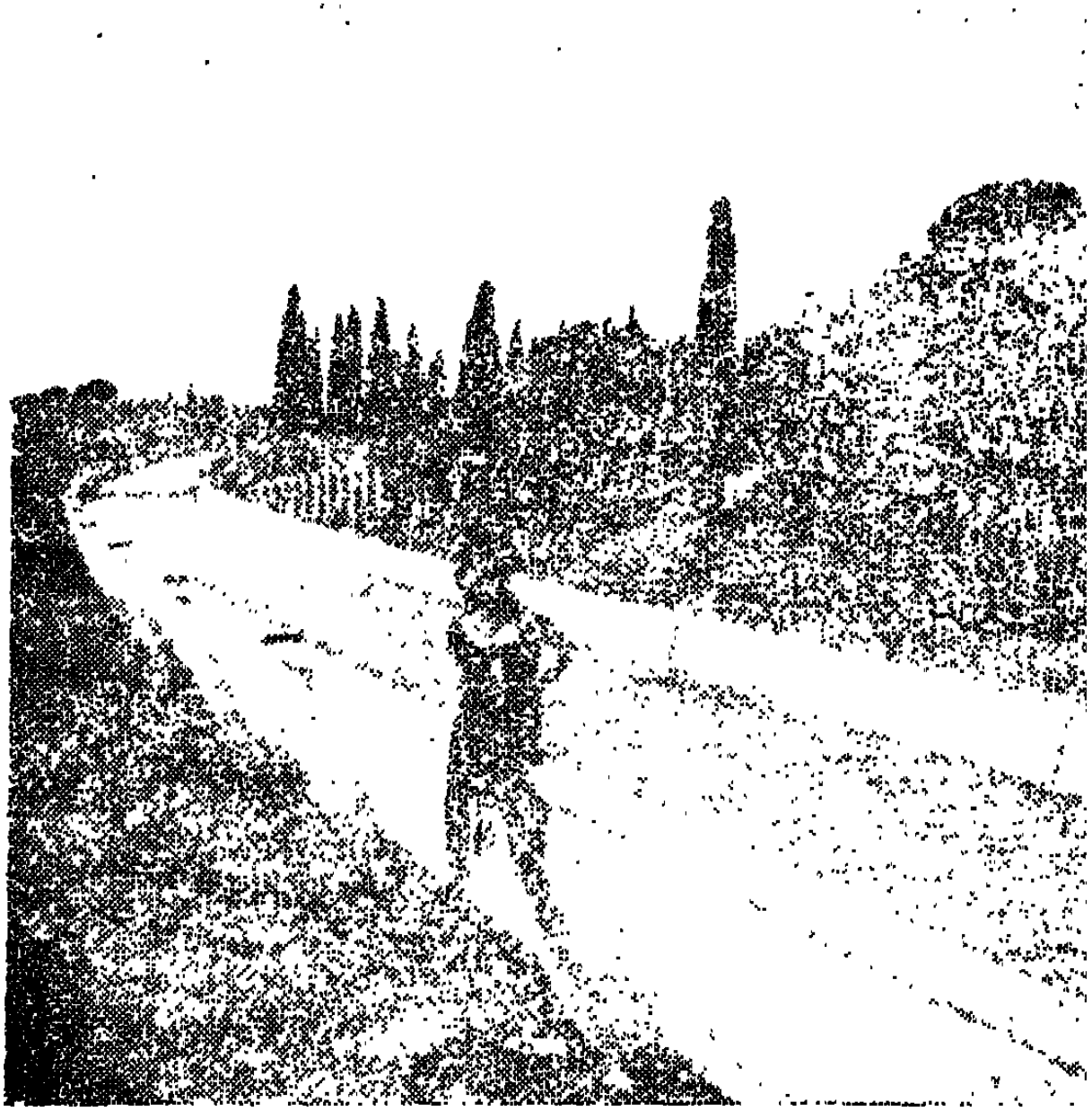

[1]– أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق،ص109.

الملحق رقم:(13) هجرة الجزائريين بسبب الإستيطان

عن هجرة الجزائريين إلى تونس سنة 1888[1]

برقية

التاريخ: ختم البريد المركزي، الجزائر العاصمة 27 جوان 1888.

المرسل: نائب عامل عمالة قسنطينة

المرسل إليه: الحاكم العام الفرنسي للجزائر – الجزائر.

ردا على برقيتكم المؤرخة في 19 من الشهر الجاري المتعلقة بهجرة الأهالي من الهضاب العليا ومناطق سكيكدة إلى تونس، يبدو حسب المعلومات التي زودني بها السادة: نائب عامل عمالة قسنطينة في سطيف، والحاكم الإداري لعين مليلة، والعلمة، ومسكيانة وتبسة، أنه لم تحدث هناك أية هجرة إلى تونس في المناطق التي يشرفون على إدارتها. والظاهر أن الذي أدي بهجرة سكان هذه المناطق هوالبحث عن مراعي خصبة لدوابهم، لما أصابهم من ضرر بسبب اجتياح الجراد لأراضيهم. كما أن التونسيين من جهتهم على الحدود الشرقية يجتاحون مناطق القالة. أخبرني الحاكم الإداري لأم البواقي يوم 24 جوان الجاري أن 13 شخصا بسبب الجفاف الذي أصابهم لمدة ثلاث سنوات متتالية، والفقر الذي يتخبطون فيه، يحاولون أن يغادروا البلاد ليهاجروا إلى سوريا. لقد أعطيت التعليمات اللازمة للسلطات المحلية وللجندرمة لمراقبة سكك الخطوط الحديدية للحيلولة دون ذلك. وفي وقت لاحق سأبعث لكم المعلومات التي طلبتها من نائب العمالة سكيكدة.

([1])

[1]– بن جابو أحمد ، المهاجرون الجزائريون و نشاطهم بتونس(1830–1954)،أطروحة دكتوراه تاريخ معاصر، قسم التاريخ و الآثار، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2010–2011،ص315.

قائمـــة المختصرات:

تر	ترجمة
ج	الجزء
د.د.ن	دون دار النشر
د.ب.ن	دون بلد النشر
د.س.ن	دون سنة النشر
ص	الصفحة
ص ص	من الصفحة....إلى الصفحة...
ط	الطبعة

بيبليوغـــــرافيـــا:

أ/ قائمـــة المصـــــادر:

1) أحمد توفيق المدني، تلك الجزائر، عالم المعرفة، الجزائر، 2010
2) أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ط 2،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984
3) أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،2001
4) عباس فرحات، ليل الاستعمار، ترجمة: أبو بكر رحال، (ط.خ)، دار القصبة للنشر، الجزائر،2005
5) محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ترجمة: أحمد بن البار، ج1، دار الأمة، الجزائر،2012

ب/ قائمـة المرا جـــع:

1) الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، تر:حنفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر،2007
2) أندري برنيان وأخرون، الجزائربين الماضي والحاضر، تر:اسطمبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1984
3) أوليفة لوكور عورات ميزون، في نظام الأهالي، تر:العربي يونيون، ط1، منشورات السائحي، الجزائر،2011
4) بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر(1989/1830)، دار المعرفة، ج1، الجزائر، 2006
5) بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1962/1830)، ج1، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، حمام الضلعة، المسيلة، الجزائر، د.س
6) بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر(1930/1830) وانعاكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، د.س
7) التميمي عبد المالك الخلف، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، دراسة تاريخية مقارنة، عالم المعرفة، الكويت،1978
8) حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر:نجيب عباد صالح المثلولي، سلسلة صياد، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994
9) دوسفي ابراهيم ناهد، دراسات في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة، الجامعة الاسكندرية، 2011
10) رزاقي عبد الرحمان، تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين، د.ط، المكتبة الوطنية، الجزائر،1976
11) رمزي أحمد، الاستعمار الفرنسي في شمال افريقيا، المطبعة النموذجية، لبنان ـ سوريا، د.س
12) زوزو عبد الحميد، محطات في تاريخ الجزائر دراسة تحليلية في الحركة الوطنية وثورة التحرير على ضوء الوثائق، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010
13) زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر(1900/1830)، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2007
14) سعد الله أبو القاسم، أبحاث واراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار البصائر، 2007
15) سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية من (1900/1830)،ج1، دار الغرب الجزائري، ط1، بيروت، لبنان، 1992
16) سعد الله أبو القاسم، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1962/1830،ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان، 2009
17) سعد الله ابو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982
18) سعد الله فوزي، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، ط2، الأمة للنشر والتوزيع، د.س
19) سعيدوني ناصر الدين، مقاربات وأفاق للواقع الجزائري من خلال مفاهيم تاريخية، دار البصائر، الجزائر،2013

20) سليماني عبد القادر، الاستراتيجية الفرنسية لاجهاض الدولة الجزائرية الحديثة 1847/1832، د.ط، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013
21) شريط عبد الله ومحمد الميلي مبارك، الجزائر في مرآة التاريخ، مكتبة البحث، ط1، الجزائر،1965
22) صاري الجيلالي ومحفوظ قداش، الجزائر في تاريخ المقاومة السياسية 1954/1900، تر:عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987
23) صاري جيلالي، تجديد الفلاحين (1962/1830)، تر:قندوز عياد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبع بدار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر،2010
24) صاموئيل أتيتجر، اليهود في البلدان الاسلامية (1950/1850)، تر:جمال أحمد الرفاعي، مراجعة: رشا عبد الله الشامي، منشورات عالم المعرفة، الكويت، د.ط،1978
25) الصلابي محمد علي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر تاريخ الجزائر بعد الحرب العالمية2، دار المعرفة، د.ط، بيروت، لبنان، د.س
26) ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والاداري للثورة(1962/1954)، ط1، البصائر الجديدة، الجزائر، الجزائر،2013
27) عباد صالح، الجزائريون بين فرنسا والمستوطنين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999
28) العسلي بسام، جهاد شعب الجزائر محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، دار النفائس للنشر والتوزيع،الجزائر،2010
29) عفرون محرز، مذكرات من وراء القبور، تر:حاج مسعود، ج2، دار النشر والتوزيع، الجزائر،2008
30) عمورة عمار، الموجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة، ط1، الجزائر، 2002
31) عميراوي أحميدة، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطان في المجتمع الجزائري (1954/1830)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007
32) عميراوي أحميدة، جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري (بداية الاحتلال)، د.ط، دار البعثة للنشر والتوزيع، قسنطينة ـ الجزائر، 1984
33) عميراوي أحميدة، من تاريخ الجزائر الحديث، ط2، الجزائر،2009
34) غربي غالي، العدوان الفرنسي على الجزائر خلفيات وأبعاد، مطبعة دار الهدى، الجزائر، 2007
35) فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين(814 ق.م/1962م)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س
36) قاصري محمد السعيد، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر1962/1980، د.ط، دار الارشاد للنشر والتوزيع،د.س
37) لميش صالح، الدعم السوري للثورة التحريرية (1962/1954)، د.ط، دار بهاء الدين، الجزائر،2013
38) المسيري عبد الوهاب ، الصهيونية والعنف من الاستيطان الى انتفاضة الأقصى، ط3، دار الشروق، القاهرة، 2006
39) المسيري عبد الوهاب، مقدمة لدراسة الصراع العربي الاسرائيلي، دار الفكر المعاصر، دمشق، 2002
40) معوشي أمال، يهود الجزائر الاحتلال الفرنسي (1870/1830)، دار الارشاد، الجزائر،2007
41) مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر(1954/1830)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2013
42) مقلاتي عبد الله، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية 1830 /1962، د.ط، الجزائر، د.س
43) الهواري عدي، الاستعمار في الجزائر سياسة تفكيك اقتصادي واجتماعي (1960/1830)، تر:جوزيف عبد الله، دار الحداثة للطباعة، لبنان، د.ط،1983

44) ولد خليفة محمد العربي، المحنة الكبرى دراسة توصيفية في معاناة شعبنا ومقاومتنا البطولية، نصوص مختارة كرونولوجيا جزئية، وثائق أساسية، ط3، دار الأمل، الجزائر، 2012

المـــــراجع الأجنبيـــــة:

المجلات:

1) بلعربي نور الدين، الاستيطان الأوروبي في الجزائر وانعكاساته الاجتماعية والثقافية (1962/1830)، مجلة العصور، م18، ع2، ديسمبر2019، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة
2) بوشنافي محمد، أثار السياسة الاستيطانية على المجتمع الجزائري، جامعة اليابس، سيدي بلعباس، كلية الاداب والعلوم الانسانية، قسم التاريخ
3) بولوفة عبد القادر الجيلالي، أهمية ومكانة ثورة المقراني والحداد في مسيرة النضال الوطني الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، الجزائر
4) تنداري عبد الرحمان، بوادر أزمة زراعة الكروم وعلاقتها بفشل المشروع الاستعماري في عمالة وهران 1851-1914، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، مج 03، ع06، ديسمبر2017
5) داعي أحمد، الاستيطان والأقلية في الجزائر، مجلة متون، المجلد12، ع02، أوت 2020، جامعة مولاي الطاهر
6) زروق فادية، الاستيطان الفرنسي في الجزائر فيما بين 1870 - 1900، دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، ع28
7) شويتام أرزقي، سياسة الاستيطان في الجزائر1830-1914، مجلة التاريخ المتوسطي، مجلد62، ع62، ديسمبر 2020، جامعة الجزائر
8) الشيخ فطيمة، قانون كريميو1870 أو تجنيس اليهود، الاختبارات الصعبة في ظل الهيمنة الاستعمارية، الحوار المتوسطي، عدد15 و16، مارس2017
9) عزوز فؤاد، التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870-1900، مجلة مدارات تاريخية دورية محكمة ربع سنوية، مج الأول، عدد خاص، أفريل2019
10) قنون حياة، الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين من خلال القرن التاسع عشر، الحوار المتوسطي، العدد 3 و4، جامعة سيدي بلعباس
11) قنون حياة، اللاجئون الاسبان السياسيون في الغرب الجزائري (1962/1936)
12) نكار عثمان، الاستيطان العمراني الفرنسي في الجزائر ـ مقارنة سوسيولوجية تاريخية، مجلة الجامعة، دمشق، ع3،3 ، 2013

الملتقيـــات:

1) أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المنعقد بولاية معكسر يومي 20-21نوفمبر 2005، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،الجزائر،2007
2) بن داود نصر الدين، مصادرات أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الاستيطانية، الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر،2007
3) بوحبلة عبد المجيد، مصادرة الأراضي وحركة الاستيطان دراسة في فكر المارشال بيجو، الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي
4) تهامي الصادق، الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائر في ق 19، الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر، منشورات وزارة المجاهدين، 2007

الأطروحـــات الجامعيـــــة:

1) ابراهيم بلال محمد صالح، الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس ـ فلسطين، 2010
2) حاجي نعيمة، النظام القانوني لأراضي العرش في الجزائر بين الاجتهاد والفضائي والممارسة الميدانية، أطروحة دكتوراه، فرع العلوم القانونية، شعبة القانون العقاري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015
3) حسيني عائشة، الاستيطان الأوروبي بسهل متيجة، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والحضارة الانسانية، جامعة وهران، 2012-2013
4) حمير صالح، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر1830-1930، مذكرة دكتوراه في علوم التاريخ الحديث والمعاصر- جامعة الحاج لخضر، باتنة،2013 -2014
5) خشعي نصيرة، النشاط السياسي والاقتصادي للجالية الأوروبية1830/1914، مذكرة ماستر تاريخ معاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة بسكرة، 2014-2015
6) زقب عثمان، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914، دراسة في أساليب السياسة الادارية، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص حديث ومعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة2014
7) السيد عماد،الاستيطان والتوطين والاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين دراسة مقارنة،مذكرة ماجستير، قسم العلوم والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010-2011
8) صالح توفيق، المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونالية 1830-1962، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، 2008 -2009
9) عبود علي، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض1830-1839، القطاع الوهراني أنموذجا، رسالة ماجستير، تخصص تاريخ معاصر، قسم التاريخ، علم الاثار
10) العقبي حسن محمد موسى، مالك بن نبي وموقفه من القضايا الفكرية المعاصرة، مذكرة ماجستير في العقيدة والمذاهب المعاصرة،الجامعة الاسلامية لغزة،فلسطين،2015
11) قريشي محمد، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري من بداية الحرب العالمية الثانية الى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى1945/1954، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،كلية العلوم الانسانية، كلية العلوم الانسانية، جامعة الجزائر، 2001- 2002
12) قنون حياة، اللاجئون الاسبان والسياسيون في الغرب الجزائري1936-1962، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2010 -2011
13) هاشم كوثر، الحياة الاجتماعية في الجزائر من خلال مجلة الشهاب الجزائرية 1927/1939، مذكرة ماستر تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، شعبة التاريخ،جامعة الوادي، 2013-2014
14) وابل بختة، الاستيطان الفرنسي في منطقة تيارت من 1840-1890، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة وهران،2012-2013

المصـــــــادر الأجنبيـــــــة:

1. Harmond, j, Dominaration et Colonisation ,frnest Flammarion editour, Paris,1910

2. Charl Robert Ageron ,Les Algériens musulimans

3.Guynemer M, situation des Alasaciens _Lauriains en Algérie ,Bibliothèque nationel de France, Paris,1873

4. Peyerim Ho FF, LA Colonisation officiel de1871à1895, édition du Conité Bygeoud, Tunnis, 2ed,1928

5.Vignon Louis , LA France en Algérie , éd Hachette et Cue, Paris,1893

6. Benachenhou , A, Formation du sous développement en Algérie1830-1962,E,N,1978

ns et la France , paris,1980

فهرس المحتويـــــــــــات:

العنـــــــوان	الصفحة
مقدمة	أ-ج
الفصل التمهيدي: ماهيـــة الحركـــــة الاستيطانيـــــــة	
أولا: مفهوم الحركة الاستيطانية	2-4
ثانيا: أنواع الحركة الاستيطانية	4
الاستيطان العسكري	4-6
الاستيطان المدني	6-8
الفصل الأول: العناصـر السكانية التي استقدمتهـا فرنسـا إلى الجزائـــــر	
المبحث الأول: العناصر الأوروبية	10
العنصر الفرنسي	10-11
العنصر الإسباني	11-12
العنصر المالطي	12
العنصر الإيطالي	12-13
العنصر السويسري	13
العنصر الألماني	13-14
الجالية اليهودية	14-15
المبحث الثاني: التوسع الجغرافي للمستوطنين	16-19
المبحث الثالث: نشاط المستوطنون	21-25
الفصل الثاني: التشريعات الاستيطانية في الجزائر فيما بين: 1870/1900	
المبحث الأول:الاستيطان في الحكم المدني من (1870/1900)	27
أولا: استقدام مهاجري الألزاس واللورين	27-29
المبحث الثاني:القوانين الاستيطانية في الجانب الاجتماعي	30
أولا: قانون كريميو 1870	30-31
المواقف المختلفة من المرسوم	31-37
المبحـث الثالـــث:القوانيـــن الاستيطانيـة في الجانـب الاقتصـادي	38
أولا: قانون وارني (26 جويلية1873)	38-39

ثانيـا: قانـون 1897	42-40
الفصل الثالث:آثار الحركة الإستيطانية على المجتمع الجزائري	
المبحث الأول: الآثار الإقتصادية للحركة الإستيطانية	44
التأثير على القطاعات الإقتصادية الثلاثة الزراعة ،الصناعة و التجارة	52-44
المبحث الثاني:الآثار الإجتماعية و الثقافية للحركة الإستيطانية	53
الآثار الإجتماعية	59-53
الآثار الثقافية	62-59
التأثير على القطاعات الإقتصادية الثلاثة الزراعة ،الصناعة و التجارة	52-44
المبحث الثالث: موقف الأهالي الجزائريين من الحركة الإستيطانية	65-52